الأمم المتحدة

A/C.1/55/PV.17

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **١٧**

الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يوم ميا ثان ..... (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بسبب غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مسدوا (الجزائر)

البنود من ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة موضوعية بشأن مواضيع البنود؛ عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر في تلك المشاريع

السيد الفرد (غابون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعبر عن آرائه بشأن المناقشة الموضوعية المتصلة بالبندين ٥ و ٦ ''نزع السلاح الإقليمي'' و ''تدابير بناء الثقة''.

أبدأ كلمتي بالاعتذار لأن كلمتي سوف تقتصر على الإجراءات التي اتخذتها منطقة وسط أفريقيا، وهي المنطقة التي تنتمي إليها غابون. في تموز/يوليه ١٩٩٦، وقع في ياوندي، رؤساء دول وحكومات بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية على اتفاق عدم اعتداء كان قد اعتمد منذ ثلاث سنوات سبقت، في اجتماع عقد في ليبرفيل. وبموجب أحكام ذلك الصك القانوني، ألزمت دول هذه المنطقة دون الإقليمية أنفسها ليس فحسب بحل جميع صراعاتها بالوسائل السلمية، بل أيضا بألا تسمح باستخدام أراضيها كقواعد للقيام بعمليات لزعزعة الاستقرار في دول أخرى.

وتنظم بلدان وسط أفريقيا بصورة دورية اجتماعات مشتركة بين وزراء الدفاع، والداخلية، والخارجية، فضلا عن مجلس رؤساء الأركان العسكريين المشترك ورؤساء الشرطة. ومنذ ما يزيد على ١٠ سنوات ما برحنا نعمل على تعزيز الشفافية في الأنشطة العسكرية ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على جميع دول هذه المنطقة دون الإقليمية التي تعتزم القيام بمناورات عسكرية أن تبلغ الدول الأخرى، التي هي أيضا مدعوة لمراقبة تلك المناورات.

وفيما يتعلق بالتسلح، أعلنت دول هذه المنطقة دون الإقليمية عن تخليها عن حيازة أسلحة الدمار الشامل من قبيل الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، ونقل تلك الأسلحة وإنتاجها. وأعربت دول هذه المنطقة دون الإقليمية أيضا عن التزامها بتعزيز مكافحة نقل الأسلحة والمخدرات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-69678 (A)

وحيازتها بطريقة غير شرعية. وبمشاركة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، نظمت دول هذه المنطقة دون الإقليمية مؤتمرا إقليميا معنيا بانتشار الأسلحة الصغيرة ونقلها بصورة غير شرعية في وسط أفريقيا.

وينبغي لنا أن نعرب أيضا عن الشكر لإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وبخاصة الأمانة العامة للجنة الاستشارية الدائمة، لجهودهما ودعمهما المتواصلين بصدد تعزيز تدابير بناء الثقة في وسط أفريقيا.

وبالرغم من أن وفدي يأسف إذ أنه بسبب الحرب التي نشأت لسوء الحظ في أحد بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، لم نتمكن من تنفيذ خطة دون إقليمية لمكافحة ويلات الاتجار بالأسلحة الصغيرة التي تسبب زعزعة الاستقرار.

واتباعا لسياستنا المتصلة بالشفافية في مجال الأمن، قررت بلدان وسط أفريقيا، في جملة أمور منها، وضع تدابير تؤدي إلى الاتفاق بشأن تخفيض القوات والمعدات والميزانيات العسكرية بصورة تدريجية في دول هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، أنشئ مجلس أعلى للسلام والأمن في وسط أفريقيا. إنه هيئة للحوار السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، بغرض توطيد السلام والأمن. ويتضمن المجلس القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا وآلية الإنذار السريع للمنطقة دون الإقليمية، ومقرها في غابون.

ولقد اتخذ عدد من التدابير في هذه المنطقة دون الإقليمية لتعزيز تدابير بناء الثقة بهدف القيام على نحو أفضل بتعزيز السلام والأمن وهما ضروريان إلى حد كبير للتنمية. وتم مؤخرا تنظيم مؤتمر دون إقليمي معني باللاجئين في بوجومبورا. وأتاح هذا المؤتمر لبلدان وسط أفريقيا الفرصة لاستعراض المشاكل المتعلقة بجوهر إدارة اللاجئين واتخاذ تدابير بناء الثقة بين البلدان المضيفة للاجئين وبلدان المنشأ. ويرحب وفدي بالتدابير المماثلة التي اتخذها الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية لبلدان الجنوب الأفريقي وأذكر تلك الجماعات وشتى الوكالات التابعة للأمم المتحدة، كي يتسنى تقديم الدعم المالي والتقني والمادي لها من أجل المبادرات دون الإقليمية الرامية إلى اتخاذ وتعزيز تدابير بناء الثقة.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى العرض الممتاز الذي قدمه بالأمس مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. لقد أخبرنا بالأنشطة التي يقوم المركز حاليا بتنفيذها، بما في ذلك جمع الأسلحة الصغيرة والبحث عن الأسلحة الصغيرة المخبأة بهدف تدمير تلك الأسلحة. وفسر المركز الأفريقي أنشطته فيما يتعلق بإعادة إدماج الأطفال الجنود. ونعتقد بأنه ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية المساعدة، أولا وقبل كل شيء، لبعضهما البعض وكذلك الموارد المالية والأدبية والمادية والفكرية والسياسية للمركز، الذي يقوم بعمل نعتبره مفيدا.

السيد ساندرس (هولندا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي أول مداخلة لي في المناقشة، أود أن أهنئكم يا سيدي كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم لعضوية مكتب اللجنة الأولى، ونعرب عن ثقتنا التامة في إدارتكم المقتدرة لنا في دورتنا لهذه السنة.

ويشرفني بالأصالة عن نفسي وأيضا باسم المقدمين الأصليين الـ ٩٧ أن أقدم لهذه اللجنة مشروع القرار السنوي المعروف جيدا بشأن الشفافية في مجال التسلح، الذي يحمل رقم الإحالة A/C.1/55/L.43. والشفافية في مجال نزع السلاح

هي مبدأ من المبادئ الرئيسية لبناء الثقة فيما بين الدول، من شأنه أن يجعل المجتمع الدولي، على علم، على نحو أفضل، بالمسائل والتطورات العسكرية. وهكذا، تسفر الشفافية في مجال التسلح تقلص، عن تقليل حالات سوء الفهم وتساعده في تحاشي المعلومات المشوهة.

ومن الأهمية ملاحظة أن مفهوم الشفافية هذا في مجال التسلح لا يقتصر يقينا على الأسلحة التقليدية فحسب. فاستصواب الشفافية ينطبق أيضا وبنفس القدر على أسلحة الدمار الشامل مثلما ينطبق على الأسلحة التقليدية. لقد دأبت هولندا على الدعوة إلى تحقيق المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية. والدليل على ذلك الجهد الدور النشط الذي قامت به هولندا في هذا السياق خلال مؤتمر الاستعراض الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد دأبت هولندا دائما على الميل إلى حد كبير تجاه هدف تحقيق المزيد من الشفافية في ميدان أسلحة الدمار الشامل. بيد أننا لا نعتقد أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يعد الوسيلة الملائمة من أجل تحقيق ذلك الهدف. ولذلك تعرب هولندا عن سرورها لملاحظة أنه لم يقدم إلى اللجنة الأولى في هذه السنة سوى مشروع قرار واحد بشأن موضوع الشفافية في مجال التسلح، بدلا من مشروعي قرارين على غرار ما كان عليه الحال في الماضي. وفي هذا السياق، أعرب عن خالص تقديري لمصر لأنها لم تقدم مشروع قرارها في هذه السنة. ونعرب بإخلاص عن الأمل في أن يسهم قرار منفرد عن الشفافية في مجال التسلح في تعزيز المشاركة العالمية في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وتوجد بالفعل حاليا لآليات للشفافية في مجالي الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية. وتجرى حاليا مفاوضات لإنشاء آلية للأسلحة البيولوجية في جنيف ويقوم بهذه المفاوضات الفريق المخصص المعني ببروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتوجد معاهدات متعددة الأطراف تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وسوف يتم التوصل إلى المزيد من الاتفاقيات في المستقبل. غير أنه فيما يتصل بالأسلحة التقليدية، لا يتوفر حتى الآن سوى صكوك محدودة من أجل زيادة درجة الشفافية. وهناك اتفاقات بشأن أنواع محددة جدا من الأسلحة التقليدية، ولمناطق معينة.

الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية أوتاوا تتناولان أنواع محددة من الأسلحة، في حين أن المعاهدة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والتي نُقحت تنقيحا جوهريا في اجتماع القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في استنبول، تتناول منطقة محددة. واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية هي أيضا اتفاق إقليمي له أهميته يتناول أنواعا محددة من الأسلحة التقليدية. وفي وقت مبكر من هذا العام، شاهدنا أيضا إنشاء سجل وقاعدة بيانات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أشار إليها على التو المتكلم السابق.

هذه المبادرات والترتيبات الإقليمية الهامة المعنية بالأسلحة التقليدية تبرز المساهمة الكبيرة التي يمكن أن تسهم بها المنظمات الإقليمية في قضية الشفافية في مجال التسلح. ولكن مما يؤسف له، أنه لا يوجد ما يقابل ذلك على الصعيد العالمي، وذلك باستثناء شكل متواضع من أشكال إعداد التقارير على الصعيد الدولي بشأن النفقات العسكرية وإعداد وتقديم تقارير على أساس تطوعي عن نقل الأسلحة وحيازتها.

إن إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في عام ١٩٩٢ بصفته جزءا من الجهود الدولية الأوسع نطاقا الرامية إلى تعزيز الصراحة والشفافية في المسائل العسكرية كان خطوة في ذلك الاتجاه. ويمكن أن يساعد السجل في

منع الإفراط في تراكمات الأسلحة مما يسبب زعزعة الاستقرار. ويسهم السجل في تعزيز الثقة، وتخفيف حدة التوترات وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي ويسهم أيضا في تقييد الإنتاج العسكري ونقل الأسلحة.

ونظرا لندرة الترتيبات العالمية وطابعها المحدود بشأن أنظمة الأسلحة الرئيسية التقليدية، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا ليس فحسب لحماية السجل بل والأهم من ذلك، تحسينه وزيادة تطويره، من حيث المشاركة ونطاق إعداد وتقديم التقارير، على حد سواء.

أعد فريق الخبراء الحكومي الذي اجتمع في وقت مبكر من هذه السنة تقريرا عن تشغيل السجل على نحو مستمر وزيادة تطويره. وقدم السيد رفائيل غروسي، ممثل الأرجنتين، في الأسبوع الماضي، باسم الفريق، عرضا مستفيضا لما توصل إليه الفريق. وثمة نتيجة من النتائج التي توصل إليها الفريق مفادها أنه لا بد من استعراض السجل بصورة دورية. ولذلك، فإننا نؤيد في مشروع قرارنا إنشاء فريق من الخبراء في سنة ٢٠٠٣.

والعدد الكلي للدول الأعضاء التي قدمت تقارير إلى السجل مرة واحدة على الأقل لا يزال آخذا في الزيادة وبلغ في الوقت الحاضر ١٤٦ دولة من الدول الأعضاء. ومن بين الـ ١٤٦ دولة، هناك ٨٠ دولة من الدول المشتركة بصورة منتظمة في السجل، بما في ذلك جميع المصدرين الرئيسيين ومعظم المستوردين الرئيسيين للأسلحة التقليدية الرئيسية التي يغطيها السجل. والمشاركة العامة في السجل آخذة في الزيادة بصورة تدريجية. وعبر السنين، ظل مستوى المشاركة في أوجه وذلك بالمقارنة مع أدوات الإبلاغ الدولية المماثلة.

وهكذا توطد السجل بصورة معقولة. وأنشأ السجل نمطا قائما بالفعل للشفافية في مجال التسلح يتعين أن تأخذه الحكومات في الحسبان. ويقدم السجل قدرا كبيرا من المعلومات التي تقدمها الحكومات بصورة رسمية والتي لم تتوفر من قبل بخلاف ذلك، وهي معلومات توفر أساسا صحيحا لإجراء مشاورات بين الحكومات على الصعيد الإقليمي وفيما بين الأقاليم. ويؤدي السجل أيضا دورا هاما في مجال الإعلام، ويعزز المساءلة في القيادات السياسية والعسكرية. ويحفز السجل أيضا حكومات كثيرة على تحسين أنظمتها الوطنية لرصد ومراقبة نقل الأسلحة. وأخيرا، قدم السجل مثالا لمبادرات إقليمية، من قبيل اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية المذكورة سابقا.

غير أنه لوحظ أيضا، بعد الزيادة الكبيرة في المشاركة وتقديم التقارير في بداية العمل بالسجل، أن عدد البلدان التي تقدم معلومات إلى السجل على أساس منتظم قد ظل ثابتا في السنوات الأخيرة. هذا التباطؤ في الزيادة يعزى بصورة جزئية إلى عدد البلدان التي تخلفت والتي قدمت معلومات إلى السجل في الماضي ولكنها لم تعد تفعل ذلك الآن، أو التي لم تقدم معلومات بصورة منتظمة. وفضلا عن ذلك، لم تقدم البلدان التي لم تنقل الأسلحة معلومات إلى السجل.

وفي هذا السياق، أؤكد مناشدة فرنسا التي قدمتها في اليوم الأول من جلستنا، باسم الاتحاد الأوروبي. البلدان التي لم تقم بعمليات لنقل الأسلحة يتعين أن تبلغ عنها في سنة بعينها من المتوقع أن تقدم تقريرا ما يسم بتقرير عن عدم حدوث شيء. وهذا التقرير يوفر معلومات هامة للمشاركين الآخرين في السجل، لأنه يعد تأكيدا على أنه لم تحدث أي عمليات نقل. إذا لم تقدم البلدان تقريرا عن عدم حدوث شيء فلن تتمكن البلدان الأخرى على الإطلاق من التأكد بما إذا كانت قد حصلت عمليات نقل أم لا.

وثمة حاجة مستمرة لكي تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول المهتمة التي تعمل بنشاط بتشجيع المشاركة على نطاق أوسع وبصورة أكثر ثباتا. وفي هذا السياق، أعرب عن خالص تقديري للجهود التي تبذلها الأمانة العامة فيما يتصل بجمع المعلومات للسجل ونشره، ومساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم تقاريرها وإعداد اجتماعات الخبراء. وأعرب أيضا عن خالص تقديري لإدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة لقيامها في الأسبوع الماضي بتنظيم جلسة إعلامية بشأن إعداد التقارير وتقديمها إلى السجل. والأمل معقود على أن تؤدي تلك الاجتماعات إلى زيادة الوعي بشأن عمل السجل.

وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ثمة غرض من الأغراض الرئيسية لمشروع هذا القرار يرمي إلى دعم مفهوم الشفافية في مجال التسلح وإلى تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في السجل. ويحدوني وطيد الأمل في أن تواصل هذه اللجنة تقديم دعمها الواسع النطاق لمشروع القرار عن الشفافية في مجال التسلح بصورة عامة ولسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بصورة خاصة.

السيد جاكوبوسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه اللجنة، اسمحوا لي أولا أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد للرئيس ولأعضاء المكتب دعم وفدي لجهودهم لكي تجني دورتنا ثمارها.

إنني إذ أتكلم في المناقشة الموضوعية، أود أن أوجز بياني لمناقشة موضوع الأسلحة التقليدية، والأمن الإقليمي ومؤتمر نزع السلاح. لقد صرح المرحوم مانفرد لاتش ذات مرة، وهو أحد الدبلوماسيين البولنديين السابقين، الذي أصبح بعد ذلك عضوا بارزا في محكمة العدل الدولية، بما يلي:

”في سان فرانسيسكو اعتقدنا بأننا حددنا هدفين على طريق السلام وهما: إنهاء الاستعمار ونزع السلاح. واعتقدنا بأن إنهاء الاستعمار سوف يستغرق على الأقل خمسين سنة، في حين أن بمقدورنا أن نحقق نزع السلاح في عقد واحد. وفي الحقيقة، تبين لنا أن الواقع عكس ذلك تماما“.

وبصراحة، لقد أفرط القاضي لاتشس في التفاؤل. لقد انقضى أكثر من نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة، ولا يزال يوجد حتى الآن جدول أعمال مثقل بمشاكل نزع السلاح المعلقة. وهذا دليل على طريقة تخلفنا عن تحقيق الموعد المستهدف الذي كنا قد توقعناه في سان فرانسيسكو. وحسب ما أظهرت المناقشة في هذه اللجنة وبوضوح، هذه هي الحالة فيما يتعلق بكثير من المجالات، والتي من بينها يقينا الأسلحة التقليدية.

وطيلة عقود، كان الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي هو الطريقة التي يمكن من خلالها تجنب وقوع صراع نووي وكيف يمكن ضمان استخدام الطاقة النووية فقط من أجل أغراض سلمية. ولقد شاهدنا تطورات هائلة في المجال النووي. وبفضل اتفاقات هامة ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح، أصبح العالم مكانا ينعم بالمزيد من الأمن ويمكن العيش فيه. غير أن التهديد باندلاع حريق نووي هائل قد خف فقط – وعلى نحو مؤسف – لكي تحل محله تحديات أخرى تواجه الاستقرار والأمن. وهذه التحديات، التي تظهر في أغلب الأحيان في شكل صراعات إثنية أو دينية، داخل الدولة، تتم محاربتها بأسلحة تقليدية، تتسم بعنف غير مسبوق وقسوة غير عادية. وكما هو الحال في أغلب الأحيان، فإن الضحايا الرئيسيين لذلك من المدنيين غير المقاتلين من قبيل الشبان والمسنين والعجزة.

العقيدة الكلاسيكية المتمثلة في الاستقرار استنادا إلى التوازن بين مجموعتين معاديتين شهدت تغيرا جوهريا. لقد أصبح الأمن الدولي متعدد الأبعاد بفضل الدور المتغير الذي يقوم به العامل العسكري. هذا لا يعني أن الحد من الأسلحة ونزع السلاح قد أصبحا عديمي الصلة أو أنهما لا يقومان بدور للحيلولة دون اندلاع الصراعات، وتخفيف خطر الحرب، وتعزيز الثقة والنهوض بالأمن الدولي.

وبوضوح، فإن جدول الأعمال المليء بالبنود في المجال النووي مثقل بأعمال لم تكتمل، الأمر الذي يعد سببا غير كاف لإهمال مسألة الأسلحة التقليدية. هذه هي الأسلحة التي استخدمت في عدد كبير جدا من الصراعات الإقليمية خلال العقود القليلة الماضية، والتي تسببت في وقوع عدد آخذ في التزايد إلى ما نهاية من الضحايا أكثر مما سببته أسلحة نووية أكثر قوة من الناحية النظرية ويمكن استخدامها ولكن بقدر أقل. وبصدد قراءتنا ''للمبادئ التوجيهية بشأن الحد من الأسلحة التقليدية وتقييدها ونزع السلاح'' التي أصدرتها لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، نرى أن مستوى تراكم الأسلحة الصغيرة بمفرده لا يزال يؤثر سلبا على الأمن الدولي وتترتب عليه آثار مدمرة فيما يتصل بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والحالة الإنسانية في البلدان والمناطق المعنية.

وليس بوسع المجتمع الدولي أن يفهم أو يصلح الفشل في إدراج تدابير نزع السلاح التقليدي في جدول أعمال نزع السلاح ومعالجتها بصورة جادة. وبمقدور مؤتمر نزع السلاح، بصفته الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، أن يقوم بدور هام للتفاوض بشأن تدابير عالمية معنية بأنظمة أسلحة تقليدية وأنظمة أسلحة، محددة. ويتعين علينا أن نحدد نهجا شاملا في هذا المجال – نهجا يكون من شأنه، حسبما هو مأمول، أن يتجاوز نطاق قضايا من قبيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة أو سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، أيا كانت أهمية هذا المشروع وهذا السجل.

طابع الأمن الدولي مفهوم أخذ في اكتساب المزيد من الشمول وأصبح بقدر أكبر متعدد الأبعاد. ونظرية الأمن آخذة في الارتباط بمدى نجاحنا في إقرار قيم مشتركة – ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، ومنع إساءات حقوق الإنسان، والمجاعة، وما إلى ذلك. غير أني أعتقد أن نزع السلاح يرتبط ارتباطا لا ينفصم بتعزيز الأمن الدولي، بما في ذلك في السياق الإقليمي. وفي الواقع، وفي أغلب الأحيان، غالبا ما يبدأ الأمن في المنطقة وفي الوطن. وهكذا، ينبغي أن ينظر المرء أولا إلى فنائه الخلفي.

وبالرغم من تاريخ الصراعات المأساوية الأخيرة التي وقعت على حدود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكن اعتبار أوروبا نموذجا جيدا لما يمكن تحقيقه في ميدان الأمن الإقليمي عن طريق نزع السلاح التقليدي. لقد أدى اعتماد ميثاق الأمن الأوروبي ونجاح استكمال المفاوضات المتصلة باعتماد معاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا إلى زيادة أمن قارتنا. وقد شاركت بولندا بنشاط في هذه العملية وسوف تشارك في تنفيذ ما تم إنجازه.

وفي سياق المناقشة العامة في هذه اللجنة، أشار سفير فرنسا، في كلمته باسم الاتحاد الأوروبي، إلى مسؤولية الأوروبيين عن التطورات التي تحدث في القارة. لقد وردت الإشارة بصفة خاصة إلى ضرورة وضع سياسات أمن ودفاع أوروبية مشتركة وإلى عزم الاتحاد الأوروبي على إنشاء قوات الانتشار السريع. وتؤيد بولندا ذلك البيان تأييدا تاما. وفي الوقت نفسه، نعرب عن اقتناعنا بأنه ينبغي عدم تجاوز دور البلدان الأوروبية التي تتوفر لديها قدرات كافية والتي ترغب في المشاركة بنشاط في هذه العملية في إطار استقلال الاتحاد الأوروبي التام لاتخاذ القرارات.

وهذه مسألة هامة بالنسبة لنا، وتزداد أهميتها لأن غالبية الدول الأوروبية أعربت بوضوح عن استعدادها للتعاون عن كثب مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. وينبغي أن نتذكر أيضا أن الاتحاد قد شارك منذ فترة، ولا يزال يشارك حتى الآن، في حوار سياسي مع شركائه بشأن مسألة وضع سياسات أمن ودفاع أوروبية مشتركة. ولقد تم بالفعل القيام بأعمال تحضيرية مكثفة في عواصم الدول المذكورة آنفا من أجل تقديم مساهمات وطنية في قوات الانتشار السريع التابعة للاتحاد الأوروبي والمسماة بالهدف الأوروبي الرئيسي.

وفيما يتصل بمؤتمر نزع السلاح، لا يمكن قبول الأحكام المتعلقة بالقيمة كمقياس فيما يتعلق لا بموضوع عمله ولا بإجراءاته وطريقة تشغيله. ومع ذلك، ومن المفارقات، فإن عملية تقييم عمل المؤتمر – وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح – تعد المجال الوحيد الذي من المحتمل أن يتوصل فيه الأعضاء إلى توافق في الآراء فيما بينهم أكثر من أي مجال آخر.

ويشترك الجميع في الشعور بعدم الرضى بل والشعور بالإحباط بسبب الفرصة التي ضاعت بسبب الجدل المستمر بشأن برنامج العمل. ونميل نحو توجيه النقد بقسوة للشلل الذي أصاب هذه الهيئة والذي طال أمده، والإعراب عن الأسى لهيبتها التي تضاءلت وندعو إلى إعادة بحث طريقة تشغيلها، وإجراءاتها أو إعادة النظر في جدول أعمالها. والبعض يعتبر المؤتمر – بصفته هيئة يعود تاريخها إلى أيام الحرب الباردة إلى أيام تألف العالم فيها من قطبين – وأصبحت بحاجة إلى أن تكون أكثر تمثيلا للمجتمع العالمي وأكثر استجابة للتحديات والحقائق في الفترة الفاصلة بين القرنين العشرين والحادي والعشرين.

ويقال مرارا وتكرارا أن مؤتمر نزع السلاح آخذ في التدهور – ويقول البعض إنه يعاني من ألم الموت – وأنه قد أصبح بلا فائدة، وأنه أصبح في مفترق الطرق ولذلك لا بد من عمل شيء ما – إما إعادة تنشيطه أو حله. نحن لا ننظر إلى المؤتمر ومستقبله من خلال هذه النظرة القاتمة. الأزمة التي تمر بها هذه الهيئة منذ فترة حتى الآن لم تكن من صنعها هي. وفي الواقع، تعد هذه الأزمة انعكاسا للعلاقات الجغرافية – الاستراتيجية الأوسع نطاقا بين الدول. الذي يحدد سير المفاوضات هو المناخ الدولي على النطاق الواسع والمشاغل الأمنية للدول، وليس إجراءات المؤتمر.

ومؤتمر نزع السلاح، بصفته هيئة تفاوضية، له موقف خاص. وبخلاف المشاكل الاقتصادية أو البيئية العالمية التي يتم التصدي لها في منتديات شتى، نرى أن الحد من الأسلحة ونزع السلاح يمثلان ميدانا يؤثر على أهم مصالح الأمن الحيوية للدول. وفي أغلب الأحيان، لا يمكن تلبية تلك المصالح بصورة عشوائية، وفي أُطر عمل مفتوحة. ونقبل بأن المشكلة هي التفاوض بشأن اتفاقات للحد من الأسلحة على نحو له مغزاه ويمكن التحقق منه ويجري بين ''أطراف'' لهم تأثيرهم.

وليس هناك خطأ أساسي في المؤتمر. ولا تزال توجد لديه القدرة على القيام بأعماله بصورة جادة في غضون فترة قصيرة، دون عوائق. الشيء النادر هو الإرادة السياسية للاستفادة بالإمكانات المتوفرة. وتبرز الجهود التي بذلت أخيرا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية. ولقد أسفرت المرونة والقدرة على التصور لدى غالبية أعضاء المؤتمر عن ما كاد أن يكون توافقا في الآراء بشأن برنامج العمل. ومع أنهم لم يكونوا سعداء كلية بجميع جوانب الاقتراح التي نوقشت، إلا أنه كان بإمكانهم قبولها. وارتأى الأعضاء، أن الاقتراح أساس جيد يمكن أن يعمل المؤتمر وفقا له. ومما يؤسف له، أنه تبين أن

التوافق التام في الآراء مراوغ مرة أخرى. ولقد كان بالمستطاع التخلص من الأزمة المؤرقة التي واجهت المؤتمر كما كان بالمستطاع أن يتوصل المؤتمر إلى مساعي موجهة نحو تحقيق الأغراض.

وبصورة أساسية، أؤكد أنه ليس ثمة عيب في مؤتمر نزع السلاح، وذلك بالرغم، على سبيل المثال، من أن المادة ٢٧ من لائحة الإجراءات يمكن تعديلها من جانب هام. وتعتبر بولندا بعد أن أمعنت النظر أنه لا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح في دورته السنوية أن يفرض بقوة مواعيد محددة نهائيا لعمل هيئاته الفرعية. وحالما تنشأ هيئة فرعية وتخول بولاية محددة، يتعين أن تكون قادرة على مواصلة تنفيذ ولايتها حتى تحقق مهمتها. وليس ثمة ضرورة لتجديد وجودها أو ولايتها كل سنة. وثمة فائدة ملموسة تتمثل في تجنب الصراعات الانقسامية التي لا تفضي إلى شيء بشأن برنامج العمل التي اعتدنا عليها كثيرا والتي تؤرقنا.

وينبغي بل ويتعين أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح شكلا أفضل. غير أننا نوافق على أننا غير مستعدين للتساؤل بشأن مدى قوة وثاقة صلته ''لأنه لا يؤدي مهمته''. ونعتقد كما يعتقد بعض الأعضاء الآخرين في المؤتمر بأن القيمة التصحيحية الكبيرة متأصلة حتى في مداولة لا جدوى منها. وفي ميدان نزع السلاح. الذي يتسم بأهمية كبيرة للمصالح الوطنية للدول والأمن الدولي، معرفة المزيد عن الآخرين – ومن خلال ذلك نعرف المزيد عن أنفسنا – شرط لا غنى عنه لبناء الثقة. والمسألة الأخيرة، بدورها لا غنى عنها إذا أردنا أن نقيم على النحو الصحيح من المنظور الوطني ثمن التسوية، الذي يعد شرطا لا يمكن الاستغناء عنه لاتخاذ كل خطوة من خطوات نزع السلاح. وفي الواقع، يبدو لنا أن المؤتمر، إضافة إلى وظائفه الأخرى، يعد منتدى خاصا بصورة محددة جدا لبناء الثقة، وتظهر أهمية الحقيقة فقط من جراء عدم وجود المؤتمر. وعندئذ سوف يتعين علينا أن ننشئه.

وليس حقيقيا أن المؤتمر عاطل عن العمل تماما. نحن جميعا نعلم ذلك. ويعتقد وفدي أن جميع الخطوات التي لم تكن منظورة والمتواترة شكلت الحد الأدنى اللازم من الإرادة السياسية، والمسؤولية تجاه المستقبل والإحساس بالعجالة مما من شأنه أن يؤتي بثماره التي طال انتظارها ونأمل في أن تسفر المداولات في هذه اللجنة عن اقترابنا جميعا من تحقيق ذلك الهدف الهام.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدم، باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مشروع قرارنا السنوي عن ''تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وجمعها''، الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.11.

وتنص ديباجة المشروع على الأسباب الجوهرية للمبادرات المتخذة على الصعيد دون الإقليمي وعلى صعيد الأمم المتحدة بهدف القيام على نحو أفضل بتحديد المشاكل المتصلة بالأسلحة الصغيرة. إن اتساع نطاق ظاهرة عدم الأمن واللصوصية على نطاق كبير المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ونقلها دوليا بصورة غير مشروعة وتراكمها في بلدان كثيرة يشكل تهديدا لسكان تلك الدول وأمنها القومي والإقليمي كما يعد عاملا يسهم في زعزعة استقرار الدول.

ومن ثم أصبح من الضروري أن نعزز جهودنا الرامية إلى إقامة المزيد من التعاون بغية القضاء على هذا الوباء. ويتضمن منطوق النص الإحاطة علما بالإجراءات التي اتخذتها المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لتنفيذ هذه المبادرة. ومن بين تلك الإجراءات نذكر الاحتفال بشعلة السلام الذي أقيم في النيجر وليبريا، والذي تم خلاله تدمير آلاف الأسلحة التي قدمها المحاربون

السابقون. ولقد استهل في غينيا - بيساو مشروع لجمع الأسلحة بغية تمويل مشاريع التنمية.

ويشجع منطوق مشروع القرار على إنشاء لجان وطنية لمكافحة ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة، ويوصي بإشراك منظمات ورابطات المجتمع المدني في الجهود الرامية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. وأخيرا يعرب النص عن التأييد التام للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠١ معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه.

ويعرب وفدي عن الشكر لجميع البلدان التي تكرمت بالموافقة على الاشتراك في تقديم مشروع هذا القرار. وجوهر هذا المشروع لا يزال يشكل الشغل الشاغل الضروري من أجل تنمية دولنا. ونحن نرحب بالتعاون مع الأمين العام وإدارة شؤون نزع السلاح ونحثهما على مواصلة بذل جهودهما بغية تقديم المزيد من الدعم الدينامي لمختلف المبادرات في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، نود أن تؤيد اللجنة الأولى مشروع هذا القرار بتوافق الآراء.

السيد أبو (النيجر) (تكلم بالفرنسية): بصدد التكلم في هذه اللجنة لأول مرة يود وفدي أن يهنئكم يا سيدي بكل الإخلاص على انتخابكم. ونعرب عن السرور البالغ إزاء الطريقة التي تؤدون بها هذه المهمة. ويود وفدي أن يهنئ أيضا السيد جاياناثا دانابالا، وكيل الأمين العام على بيانه الاستهلالي.

ويود وفد النيجر، بصفته المؤلف المشارك لمشروع القرار A/C.1/55/L.11، أن يعرب عن تأييده لعرض مالي ونعرب بصفة خاصة عن توقعاتنا الكبيرة لهذه المبادرة. وتكمن أهمية مشروع هذا القرار في ضرورة زيادة مشاركة المجتمع الدولي في الجهود التي تضطلع بها الحكومات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويرى وفدي أن من الضروري أن تظهر تلك الدول إرادة حقيقية لبناء السلام وضمان الأمن لسكانها بغية التصدي بقوة لمشاكل التنمية وترغب تلك الدول في الحصول على الدعم بصورة جادة لجهودها، كي يتسنى الإسراع بعملية يجري تنفيذها حاليا بالفعل. وحسب ما ذكر السيد دانابالا في بيانه الاستهلالي، أظهر بلدي التزام شعبه بتوطيد السلام من خلال تدابير نزع السلاح الملموسة، ومن خلال الاحتفال بشعلة السلام الذي أقيم في أغادز في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والذي تم خلاله إحراق ألف قطعة سلاح سلمها الثوار السابقون - مما يشكل عاملا من عوامل تنفيذ اتفاقات السلام. وثمة جانب آخر له مغزاه من هذا الاحتفال يتمثل في القرار الذي اتخذه الثوار السابقون لإعلان حل أنفسهم والالتزام بالحياة المدنية في شتى قطاعات الاقتصاد.

وفي هذا السياق، يرى وفدي أن توطيد السلام يقتضي القيام بثلاثة إجراءات هامة. إذا أريد للسلام أن يكون حقيقيا ودائما. الإجراء الأول هو زيادة الوعي لدى العامة، ولا سيما في المناطق الأكثر تأثرا بالصراعات التي حدثت مؤخرا. والإجراء الثاني هو استعادة الأسلحة التي في حيازة المدنيين الذين كان يتعين عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم. ومن الأهمية أن يثق أولئك الذين يوافقون على تسليم أسلحتهم بأن هناك في نفس الوقت عملية أخرى لتسليم الأسلحة بصورة موقوتة أو مضطردة من قبل أولئك الذين لا يزالون مترددين والذين ربما يعتبرون معتدين محتملين. والإجراء الثالث هو تنفيذ تدابير التنمية لمكافحة الفقر وتعمير المناطق المتأثرة بطريقة شاملة، لأن ندرة الموارد الاقتصادية والهياكل الأساسية تؤدي إلى نشأة الصراعات.

وبغية تنفيذ تلك التدابير، حددت حكومتي إطارا للتدخل، وبخاصة من خلال برنامج تنمية المناطق الرعوية الذي أعده مكتب المفوض السامي لاستعادة السلام وذلك

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيكون هذا البرنامج في غضون وقت قريب موضوعا لمائدة مستديرة يعقدها المانحون.

وإضافة إلى ذلك، تضطلع اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة بتنفيذ أنشطتها بعزم. ووضعت مشروعا رائدا لاستعادة الأسلحة من نغويغمي، واسترعى انتباه مجموعة البلدان المهتمة بتدابير نزع السلاح الملموسة، ولا سيما ألمانيا وفرنسا والنرويج واليابان، والتي جعلت مساهماتها المالية بمستطاع إدارة شؤون نزع السلاح أن توفد بعثة لتقصي الحقائق في آب/أغسطس الماضي. وأعربت هذه البعثة، التي جمعت قدرا كبيرا جدا من المعلومات في أثناء الزيارة التي قامت بها إلى النيجر عن تقديرها لالتزام السلطات وشتى أصحاب المصالح في عملية السلام، وخلصت إلى استنتاجات ذات صلة في تقريرها الختامي.

ويعرب وفدي عن امتنانه للبلدان المذكورة آنفا فضلا عن امتنانه لوكيل الأمين العام لإدارة شؤون نزع السلاح لما أبدوه من اهتمام شديد بهذا البرنامج. ويدعو البلدان الأخرى إلى الانضمام إلى مبادرة النيجر لاستعادة الأسلحة وذلك بدعم، على نحو أكيد، اللجنة الوطنية، كي ما يؤدي نجاحها إلى إقامة احتفالات محلية أخرى للاحتفال بتدمير الأسلحة، حسب مخططات الحكومة. هذا النهج هو أفضل خيار كما أنه الهدف النهائي لضمان السلام والاستقرار، وذلك، حسبما أشار الأمين العام في تقريره السنوي لسنة ١٩٩٩، ''إن تدمير أسلحة الأمس يحول دون أن تستخدم في حروب الغد''.

السيد بالانيماني سكام (الهند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم مشروع القرار المعنون ''دور العلم والتكنولوجيا في سياق السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح''، الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.31، في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال، وشارك في تقديم هذا المشروع إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بنغلاديش، بوتان، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سنغافورة، السودان، سيراليون، غيانا، فيجي، فييت نام، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، كينيا، ماليزيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

يعالج مشروع هذا القرار قضية لها أهمية لدى المجتمع الدولي والعالم النامي. ويتيح تقدم العلم والتكنولوجيا إمكانات هائلة للتنمية، ولكن هناك، في الوقت نفسه، حاجة إلى التسليم بأن بعض أوجه التقدم قد يكون لها تطبيقات عسكرية وتوصف من باب التلطف بأنها ذات طبيعة ''مزدوجة الاستخدام''.

مشروع القرار لهذه السنة يماثل القرار ٥٤/٥٠ الذي صدر في السنة الماضية، باستثناء حذف الفقرة الرابعة، التي لم يعد لها صلة بعد الآن.

وما تزال إمكانية تسخير أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي من أجل أغراض التنمية تمثل أولوية في البلدان النامية. وفي الحقيقة، فإن الحصول على أوجه التقدم العلمية والتكنولوجية يشكِّل قوة دافعة من أجل النمو الاقتصادي ويمكن أن يترك أثرا إيجابيا على التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، تعيَّن على عدة بلدان من العالم النامي أن تدفع ثمنا للتنمية بسبب استمرار وجود أنظمة السيطرة التمييزية. ولا تتعدى تلك الأنظمة أن تكون في الواقع أكثر من تجمعات خالصة لبلدان تقصر تبادلات تلك التكنولوجيا على أنفسها وتمنع بلدان أخرى ربما تطلبها من أجل أغراض تنمية سلمية، من الحصول عليها. وتلك الأنظمة تكافئ الحواجز غير الاقتصادية التي تعوق التجارة العادية وتناقض مبادئ العلاقات الاقتصادية العالمية المقبولة عامة.

واستهلت السياسات المكرسة بصورة مطلقة لفرض قيود على التصدير من أجل التصدي لاهتمامات التكاثر في وقت لم تتوفر فيه اتفاقات عالمية لمعالجة هذه القضية معالجة شاملة. وأثيرت أسئلة بشأن ما إذا كانت الترتيبات الخالصة من هذا القبيل التي تم التوصل إليها مع أعضاء محدودين فعالة في تحقيق غرضها المعلن المتمثل في تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي، لا سيما فيما يتعلق بتطبيقات علمية وتكنولوجية تتصل بالأسلحة المتقدمة فضلا عن أسلحة الدمار الشامل وأجهزة إطلاقها.

اتفاقية الأسلحة الكيميائية – وهي أول اتفاق متعدد الأطراف معني بنزع السلاح يتسم بطابع عالمي للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل – أتاحت الفرصة لإنشاء آلية غير تمييزية وقانونية تم التفاوض بشأنها بين أطراف متعددة، وبمستطاعها أن تتصدى في نفس الوقت لاهتمامات الانتشار النابعة من عمليات النقل غير المنظمة وتعزز في الوقت نفسه التنمية الاقتصادية في الدول الأطراف. وتفرض اتفاقية الأسلحة الكيميائية التزاما على الدول الأطراف بأن تستعرض سياستها التصديرية بوصفها تدابير تتخذها تلك الدول لمنع انتشار المواد والمعدات الكيميائية لأغراض تناقض أهداف الاتفاقية. غير أن وجود أنظمة سيطرة مخصصة معينة، أدى إلى إيجاد فئة مزدوجة من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مسألة تسترعي الانتباه إلى ضرورة القيام في وقت مبكر بتنفيذ جميع أحكام الاتفاقية لضمان سريانها وفعاليتها على الأجل الطويل.

والمفاوضات المستمرة من أجل وضع بروتوكول فعَّال لتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ وتحسين تنفيذها من شأنها أن تُهيئ للدول الأطراف الفرصة لوضع نظام فعال لتنظيم نقل العناصر والمواد السامة والمعدات والتكنولوجيات ذات الصلة بالاتفاقية وفي الوقت نفسه تجنِّب التدابير التي تعوق التنمية الاقتصادية في الدول الأطراف. وينبغي أن تستفيد المفاوضات أيضا بالدروس المكتسبة في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ دخولها حيِّز النفاذ.

كما أدى الافتقار إلى وجود اتفاق غير تمييزي بصورة حقيقية ويتسم بطابع عالمي فيما يتعلق بالأسلحة النووية إلى تقليل فعالية جهود عدم الانتشار في الميدان النووي. ولا يمكن فصل عدم الانتشار النووي من جميع جوانبه عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز نزع السلاح النووي والقضاء بصورة تدريجية على الأسلحة النووية. وعدم وجود نموذج لنزع السلاح أدى إلى صعوبة عدم الانتشار النووي ليس فحسب من حيث التنفيذ بل أيضا من حيث القياس.

ولقد دأبت الهند بصورة مستمرة على التصريح بأن التصدي لاهتمامات الانتشار المتعلقة بالمواد والتكنولوجيات المتصلة بأنظمة الأسلحة المتقدمة وبأسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها يتم بأفضل طريقة من خلال إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تسفر عن التوصل إلى اتفاقات غير تمييزية تتسم بالشفافية وتكون مفتوحة للمشاركة فيها على نطاق العالم. انعكاس هذا المبدأ في اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف سوف يؤدي ليس فحسب إلى تحسين فعاليتها بل أيضا إلى إيجاد قوة دافعة مضافة من أجل صبغها بصبغة عالمية.

وبغية أن يمضي المجتمع الدولي قدما في بحث القضايا قيد النظر، توصي الهند بالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الآخرين، بأن تعتمد هذه اللجنة مشروع القرار. ونأمل في أن يؤيده عدد كبير من الوفود.

السيدة بريرا (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل –

وباسم الدولتين المنتسبتين بوليفيا وشيلي، بشأن البند ٧٣ (ز) من جدول الأعمال ”تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة“.

ونعرب عن سرورنا البالغ لملاحظة التقدم المحرز في تنفيذ هذا الصك الهام من أجل نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولقد صادقت أو انضمت إلى الاتفاقية بالفعل زهاء ١٤٠ دولة. غير أنه، وبالرغم من التقدم السريع في زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، لا يزال يتعيَّن بذل جهد كبير لتحقيق هدف صبغ الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالصبغة العالمية ونطاق عالمي.

ونلاحظ مع الارتياح أنه منذ آب/أغسطس ١٩٩٨، وقَّع وصادق على الاتفاقية جميع بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدولتان المنتسبتان. ولم يكن تصديق تلك البلدان الستة على الاتفاقية دليلا منعزلا عن مساهمتنا في الآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. بل إنه حتى قبل استكمال المفاوضات بشأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جنيف واجتمعت الأرجنتين مع البرازيل وشيلي للتوقيع على إعلان مندوزا في عام ١٩٩١، وهو التزام رسمي تماما لحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ولقد أكد انضمام إكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا فيما بعد على ذلك الصك الدولي التقليد الرائد لأمريكا اللاتينية في تنفيذ تدابير ذات طابع عالمي.

وفي عام ١٩٩٨، ومن خلال إعلان أوشوايا، الذي سوف أشير إليه في إطار بند آخر من بنود جدول أعمالنا أنشأت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدولتان المنتسبتان في تلك المنطقة منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل. وأخيرا، وفي بلاغ برازيليا، اتفق ١٢ رئيسا من رؤساء بلدان في أمريكا الجنوبية على إنشاء منطقة سلام في أمريكا الجنوبية.

ونتيجة لذلك، فإن إدماج نص وروح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشريعنا يعد جزءا إضافيا تأكد من جديد وتعزز بفضل شتى المبادرات التكميلية للمجموعات الأوسع نطاقا من التدابير التي توطد التزام البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي التزاما راسخا بالقضاء على الأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

فيما يتعلق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تود المجموعة أن تثني على القيادة الدينمية الفعالة للمدير العام لتلك المنظمة، السفير خوزيه موريسيو بستاني ونود أن نعرب عن ارتياحنا لتجديد ولايته على قمة المنظمة، الأمر الذي تعتقد أنه يشكل اعترافا دوليا بتفانيه وأسلوبه المهني وبمؤهلاته المنطقة في مجال الأسلحة الكيميائية.

ولقد تأكد هذا خلال الزيارة الناجحة التي قام بها المدير العام لبلدان المنطقة في نيسان/أبريل الماضي. وبالمثل، فإن الرئاسة الشيلية للمؤتمر الخامس للدول الأطراف الذي عقد في أيار/مايو الماضي وانتخاب أوروغواي عضوا في المجلس التنفيذي للمنظمة يبينان حيوية اشتراك بلدان المنطقة في تلك المنظمة.

إننا نؤيد إدراج البند المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جدول أعمال الجمعية العامة. وبلدان السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحكوماتنا وصناعاتنا تعاونت تعاونا تاما مع أنشطة التفتيش التي قامت بها حتى الآن تلك المنظمة في بلداننا.

لقد جرت تلك الأنشطة التفتيشية في مناخ من التفاهم، ونود أن نؤكد على السلوك المهني للمفتشين. وقد أسهمت المنطقة إسهاما هاما في تحسين آليات التحقق الخاصة بتلك المنظمة بإجراء ممارسة التفتيش الأولى بناء على تحد في تجهيزات صناعية خاصة في البرازيل.

ونحن نرى أنه بالإضافة إلى التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا، ينبغي أن تستخدم آلية الاتفاقية للنهوض بشرعية أنشطة الرقابة الدولية على العناصر الكيميائية الحساسة. وعدم القيام بذلك سيسهم في إضعاف هذه الأداة النموذجية لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

إن الاتفاقية وتلك المنظمة هما الأداتان الملائمتان للقضاء على الأسلحة الكيميائية من على وجه الأرض. ودول السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها مستعدة لدعم هاتين الأداتين من أجل ضمان إمكانية جعل الاتفاقية والمنظمة دعامتين تدعمان عالما يتسم بالسلم، والأمن الدولي، والتنمية، وغياب أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي، تؤيد دول السوق وبوليفيا وشيلي مشروع القرار A/C.1/55/L.18 المقدم من وفدي كندا وبولندا.

السيدة آرسي دي جينيت (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): من دواعي شرف وفد المكسيك أن يعرض مشروع القرار A/C.1/55/L.9 المعنون ”برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح“. وقد قدمته الأرجنتين، إكوادور، إندونيسيا، باراغواي، البرازيل، بيرو، جنوب أفريقيا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، كوستاريكا، كولومبيا، ماليزيا، المكسيك، ميانمار، نيكاراغوا.

كما نعرض أيضا مشروع القرار A/C.1/55/L.10 المعنون ”دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة“ وقد قدمته الأرجنتين، إندونيسيا، باكستان، تايلند، جنوب أفريقيا، السويد، شيلي، غواتيمالا، مصر، المكسيك، موزامبيق، اليابان.

وهاتان المبادرتان جزء من التأييد التقليدي الذي تقدمه المكسيك لأنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

ونقدر للأمين العام تقريره عن تنفيذ أنشطة برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح ابتداء من ١٩٩٨ عملا بقرار الجمعية العامة ٥٣/٧٨ هاء الوثيقتان A/55/128 و Add.1 تبينان بالتفصيل المواد الإعلامية والتثقيفية للمنظمة في مجال نزع السلاح.

والأنشطة التدريبية التي لها أثر موات، وبصورة رئيسية في تدريب المسؤولين في بلدان نامية، نرحب بها أيضا، وكذلك وسائل التعاون مع المجتمع المدني، والأنشطة التي يضطلع بها في المجال الإقليمي والأنشطة التي يضطلع بها في التعاون مع إدارة الإعلام العام بالأمم المتحدة.

والضميمة ١ للوثيقة A/55/128 تتضمن معلومات عن المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني الطوعي لبرنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ونعرب عن امتناننا للدول التي ساهمت بسخاء في الصندوق الاستئماني، ونأمل أن تنضم دول أكثر إلى قائمة المساهمين في المستقبل.

الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/55/L.9 ترحب بتقرير الأمين العام بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح. وقسم المنطوق من المشروع يؤكد ضرورة تعميم المعلومات المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح عبر الوسائل الإلكترونية وعن طريق نشرات إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة.

ومشروع القرار A/C.1/55/L.9 يوصي بأن يواصل البرنامج تنسيق موقع نزع السلاح على شبكة الإنترنت

وإنتاج مواده وإدارته بهدف المحافظة على مصدر لآخر المعلومات المتاحة وإنتاج نسخ للموقع بأكبر عدد ممكن من اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

ويوصي أيضا بأن يواصل البرنامج تنظيم مناقشات بشأن مواضيع مهمة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح بهدف توسيع المدارك وتيسير تبادل الآراء والمعلومات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني.

وأخيرا، يحيط مشروع القرار علما بالاقتراح الذي قدمه المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

مشروع القرار A/C.1/55/L.10 بخصوص دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، هو نتيجة لاقتراح طرحه بالإجماع أعضاء المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح. ويتولى رئاسة تلك الهيئة خبير مكسيكي. ووافقت الحكومة المكسيكية على عرض هذا الاقتراح في اللجنة الأولى دون إدخال أية تعديلات على مضمونه.

ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يعد، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين الذين يختارون على أساس التوزيع الجغرافي المنصف، دراسة عن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، تستهدف تحديد أشكال التثقيف والتدريب المعاصرة في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، وتقييم الوضع الحالي لذلك التثقيف والتدريب على مختلف المستويات التثقيفية. ويوصي أيضا بتقديم توصيات عن سبل تعزيز التثقيف والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة وتجربة وسائل لاستخدام أساليب جديدة في علم أصول التدريس. ويوصي أيضا بتقديم توصيات عن سبل يمكن فيها لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق جهودها المتعلقة بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، واستنباط سبل لإدخال التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة في حالات ما بعد الصراع وهذا التقرير سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين للنظر فيه.

إن المكسيك تدرك القيود الموازنية التي تواجه المنظمة. وبالتالي، فإن نفقات عمل فريق الخبراء، الذي سيكون تشكيله أكثر تقييدا من تشكيل أفرقة الخبراء المعتادة، ستغطيها الموارد الموازنية القائمة.

ووفد المكسيك يأمل أن يحظى مشروعا القرارين A/C.1/55/L.9 و L.10 بتأييد اللجنة الأولى وأن يعتمدا بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو نائب وزير خارجية إيران الذي قاد باقتدار تام عمل هيئة نزع السلاح. وسيبلغ السيد ظريف الجمعية عن عمل دورة الهيئة ويعرض مشروع القرار ذات الصلة.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى مكتب اللجنة تهاني بمناسبة انتخابكم أعضاء مكتب هذه اللجنة.

إن أكثر مسائل الأمن إلحاحا في العصر الجديد من العلاقات الدولية هي تحديد وإنشاء خطة للأمن العالمي تحفظ وتكفل الأمن الوطني لكل الدول. ونزع السلاح، في هذا السياق، يقوم بدور بارز جدا ومتزايد دوما. وفي البيئة الدولية الجديدة للفترة التي تلت الحرب الباردة، لا تزال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تقوم بدور هام في تعزيز وضمان إسهام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

وهيئة نزع السلاح، باعتبارها هيئة عالمية لنزع السلاح، تشارك فيها جميع الدول الأعضاء، آلية هامة في

إطار منظومة الأمم المتحدة، يتوقع منها أن تساهم في زيادة تحديد البنية العامة لوضع أمني جديد على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء.

وفي هذا الصدد، ومع مراعاة أولويات المجتمع الدولي كما وردت في التوصيات والمقررات التي اتخذتها هيئات نزع السلاح الكبرى، وعلى وجه الخصوص بقرارات الجمعية العامة، وضعت الهيئة برنامج عمل للاستجابة إلى ذلك المطلب.

القضاء على الأسلحة النووية بالتحديد من بين أعلى أولوياتنا بخصوص خطط نزع السلاح والأمن الدولي. ولقد وجهت نداءات خلال قرارات الجمعية العامة وهيئات مختصة أخرى لبدء مناقشات ومداولات بخصوص التقدم بنزع السلاح النووي. وبهذه الروح، اعتبرت الهيئة بشكل مكثف بدء مداولات بخصوص نزع السلاح النووي أولوية، وعمل كل الأعضاء بهمة كبيرة لاستكشاف كل الإمكانيات لتمكين الهيئة من بدء هذه المداولات.

والهيئة، انطلاقا من روح من التعاون، نجحت للمرة الأولى في تاريخها في إدراج البند ''السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي'' في جدول أعمالها. لقد تمكنت الهيئة من قبل من النظر في مسائل أخرى في إطار نزع السلاح النووي، لكنها هذه المرة اتفقت على النظر في نزع السلاح النووي بشكل مباشر أكبر وفي سياق واسع.

وعلاوة على ذلك، اتفقت الهيئة على أن تنظر في مسألة، كبند ثان في جدول أعمالها، هي مسألة تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وهذا موضوع له أهمية فائقة في جدول أعمال نزع السلاح والأمن الوطني.

ويسرني أن أبلغ بأن مداولات الهيئة هذا العام، في الدورة الأولى بخصوص هذين البندين في جدول الأعمال، كانت شاملة تماما، واعتمد تقرير الهيئة بتوافق الآراء. وبإذن اللجنة، أود أن أعرض الخطوط العريضة العامة لتقرير دورة عام ٢٠٠٠ لهيئة نزع السلاح.

إن تقرير الهيئة لدورتها لعام ٢٠٠٠، الوارد في الوثيقة A/55/42 كما كان الحال في السنوات السابقة، يتكون من أربعة فصول ومرفق ويحتوي على نتائج المداولات بخصوص بندين من بنود جدول الأعمال خلال دورة عام ٢٠٠٠ الموضوعية. الفصول الثلاثة الأولى تتضمن مقدمة وتنظيم أعمال الدورة وقائمة بالوثائق. والفصل الرابع، ''الاستنتاجات والتوصيات'' يغطي تقريرين ووفق عليهما بتوافق الآراء للفريق العامل بخصوص البند (٤) المعنون ''السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي'' والبند (٥) ''تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية''، وكذلك وضع المداولات بخصوص المسائل محل المناقشة. ويتضمن المرفق تقرير الفريق العامل الأول.

نظمت هيئة نزع السلاح دورتها لعام ٢٠٠٠ وفقا للولاية الموضوعة في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في ١٩٧٨، والمبادئ التوجيهية التي وضعها برنامج الإصلاح المعنون ''طرق ووسائل تعزيز أداء هيئة نزع السلاح'' الذي اعتمدته الهيئة في ١٩٩٠، والمقرر ٤٩٢/٥٢ الذي اعتمد في إطار البند المتعلق بترشيد عمل هيئة نزع السلاح في الدورة المستأنفة للجنة الأولى في ١٩٩٨.

ووفقا للمقرر المذكور أخيرا، وابتداء من عام ٢٠٠٠، كان المفروض أن تنظر هيئة نزع السلاح من حيث المبدأ في بندين موضوعيين من بنود جدول الأعمال، أحدهما مخصص بالتحديد لنزع السلاح النووي. إلا أن الهيئة يمكنها أن تضيف بندا ثالثا على أساس استثنائي. وفي خلال دورة العام الماضي التنظيمية، اتفقت الهيئة على نهج البندين، وهذان البندان هما ''السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح

النووي'' و ''تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية''.

لقد أظهر نظر البند ٤ بوضوح أن المقرر الخاص بإدراج البند ''السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي'' في جدول أعمال الهيئة جاء في وقته تماما. وفي خلال الاجتماعين المكرسين للمناقشة العامة، أدلت الوفود بتعليقات على مجموعة متنوعة من مسائل نزع السلاح النووي ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة، وأعربت عن شواغلها بخصوص الاتجاهات الناشئة وقدمت أفكارا ومقترحات محددة.

وبناء على تلك المداولات، تمكن رئيس الفريق العامل من تقديم ورقة العمل الخاصة به، التي روعيت فيها موافقات وتعليقات الوفود المكتوبة والشفوية على مسودته الأولى. وورقة الرئيس هو المسؤول عنها وحده مسؤولية خالصة، وهي لا تمثل موقفا تفاوضيا. ومع ذلك، يلاحظ تماما أن ورقة الرئيس أساس طيب للبناء عليها بشكل توافقي. وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس الفريق العامل الأول، وأيضا للدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف.

فيما يتعلق بالبند ٥، المتعلق بتدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، فإن المداولات التي اتسمت بالصراحة كما اتسمت بالتحدي الفكري، لم تؤد إلى اتفاق على إرفاق ورقة الرئيس بتقرير الهيئة. لقد أظهرت الدول مرونة وكانت مستعدة للعمل على التوصل إلى اتفاق بخصوص هذه المسألة؛ ومع ذلك، لم يكن من الممكن، في النهاية، تسوية الخلافات تسوية كاملة.

وإنني آمل ألا يعوق عدم قدرتنا على إرفاق ورقة الرئيس بأي شكل من الأشكال بدء مناقشة موضوعية للبند في الدورة المقبلة. كما أنها ينبغي ألا تفسد العناصر الإيجابية في مداولات العام الماضي بشأن البند. ومن دواعي السرور أن نلاحظ أن رئيسة الفريق العامل تنوي مواصلة مشاوراتها غير الرسمية مع الدول الأعضاء خلال فترة ما بعد الدورات. وأنا أشكرها مخلصا على عملها الجيد وأتمنى لها النجاح.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني لكل الوفود لتفهمها وتأييدها، وأوجه تحية خاصة إلى نائب رئيس الهيئة ومقررها، وأيضا إلى رئيسي الفريقين العاملين لنُهجِهم المبتكرة الخلاقة إزاء المهام التي أوكلتها إليهم الهيئة.

أود أيضا أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام السيد جين يونغجيان، ولوكيل الأمين العام السيد جايانثا دانابالا، وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمة المؤتمرات، وإدارة شؤون نزع السلاح لمساعدتهم القيمة. وأوجه شكري وتقديري أيضا إلى أمين هيئة نزع السلاح، السيد تيمور ألاسانيه، وكذلك إلى زملائه المقتدرين الذين يعملون أمناء لأفرقة العمل الأخرى. وبالنيابة عن الهيئة، أعرب عن خالص تقديري لجميع أعضاء الأمانة العامة الآخرين الذين ساعدوا الهيئة في الاضطلاع بمهامها.

وبهذه الملاحظات، أقدم التقرير السنوي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، كما ورد في الوثيقة A/55/42. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض أيضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.26 المعنون ''تقرير هيئة نزع السلاح'' وذلك بالنيابة عن مقدميه، الذين هم بشكل تقليدي أعضاء مكتب الهيئة الموسع.

مشروع القرار هذا هو نتيجة لمشاورات غير رسمية مفتوح باب العضوية فيها بين أعضاء هيئة نزع السلاح. وقد أعد بطريقة مشابهة للطريقة التي اتبعت في قرارات سابقة فيما يتعلق بالهيئة، مع تغييرات معينة ملائمة أجريت فقط في النص كما اقتضاه الحال. وفي هذا الخصوص، حُذفت الفقرتان ٣ و ٤ من قرار العام الماضي من نص المشروع المقترح، لأن مسألة مواصلة ترشيد عمل الهيئة لم يتم التطرق

إليها هذا العام. وتشير الفقرة ٥ من مشروع القرار إلى البندين الجديدين من جدول الأعمال، وهما ''سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي'' و ''التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية''.

أما فيما يتعلق بمسألة مدة انعقاد الهيئة فقد قررت الهيئة في القرار ٥٦/٥٤، كما تذكر الوفود، أن لا تتجاوز دورات الهيئة مدة ثلاثة أسابيع، وذلك وفقا لمقرر صادر في عام ١٩٩٨ بشأن ترشيد أعمال الهيئة. بيد أن العام ٢٠٠٠ كما تبين كان حافلا للغاية بالأنشطة المتعلقة بنزع السلاح. وفي محاولة للتوفيق بين الاجتماعات والمؤتمرات الكثيرة ذات المواعيد المتضاربة، بالنظر إلى أن المداولات بشأن بندي جدول الأعمال كانت في عامها الأول، اتُّفق على خفض مدة انعقاد دورة عام ٢٠٠٠ إلى أسبوعين، وذلك بصفة استثنائية ودون أن يشكل ذلك سابقة لأعمال الهيئة في المستقبل. وفي مشروع القرار المطروح، تعود الفقرة ٦ إلى الممارسة العادية التي تمتد فيها دورات الهيئة لمدة ثلاثة أسابيع.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن أملي في أن تنجح مشاورات الهيئة خلال الدورة القادمة في عام ٢٠٠١. فقد أرست الدورة السابقة قاعدة متينة لمزيد من التركيز والاهتمام بالأهداف في عملية بناء توافق الآراء. وأرجو أن يحظى مشروع القرار A/C.1/54/L.26 مرة أخرى بالتأييد القائم على توافق الآراء، شأنه شأن مشاريع القرارات المقدمة في الأعوام السابقة.

السيد نوبورو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سأعرض مشروع القرار المعنون ''الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''، الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.39.

تتقدم حكومة اليابان كل عام منذ ١٩٩٤ بمشروع قرار بعنوان ''نزع السلاح النووي بغية القضاء نهائيا على الأسلحة النووية''، ويعتمد مشروع القرار المذكور دائما بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء. ويعزى هذا بصفة جزئية إلى المشاورات السابقة المكثفة التي تجريها اليابان كل عام مع مجموعة واسعة من الدول الأعضاء، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، في محاولة لإظهار وجهات نظرها المتباينة في ذلك القرار. ومن الجدير بالذكر أن القرار، بفضل هذه المشاورات، اعتُمد في عام ١٩٩٨ بتأييد من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلى ضوء النجاح الذي أحرز في اختتام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٠، قررت اليابان أن تقدم هذا العام مشروع قرار جديد، يستفاد فيه من قراراتنا الماضية ومن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

وقد اتصلت اليابان بأكبر عدد من الدول، هنا في نيويورك وفي عواصمها، من أجل شرح مشروع القرار والتماس تأييدها له. ويحدونا أمل قوي في أن يحظى مشروع قرارنا بتأييد واسع هذا العام أيضا، حتى يوفر أساسا صلبا لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي في المستقبل.

وإننا إذ علمنا بأن وفد الجزائر قد تقدم أيضا بمشروع قرار يرحب بنتائج مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، أدرجنا في مشروع قرارنا بعض قيم إضافية نرى أنها ذات أهمية حيوية لإحراز التقدم في نزع السلاح النووي.

وأود أن أشدد على أننا لا نعتزم مطلقا الخروج عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض أو معارضتها. فكل ما نرجوه أن نحاول جعل الاتفاق الوارد في الوثيقة الختامية أقرب إلى الواقع.

وبينما أسفرت مشاوراتنا مع مختلف الوفود عن أن بعض النقاط قد لا ترضي جميع الدول الأعضاء، نود الاحتفاظ بها لأن الصياغة الجديدة تعبر عن الموقف الأصلي لليابان، لما لها من تجربة خاصة بهذا المجال. وبعبارة أخرى،

ينبغي التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، ولكن أقصر الطرق المؤدية إلى ذلك الهدف هو الأخذ بنهج متدرج، وذلك بتنفيذ تدابير ملموسة وعملية الواحد منها تلو الآخر.

واسمحوا لي بأن أشرح بإيجاز النقاط البارزة في هذا النص. أولا، أصبح عنوان مشروع القرار الآن ''الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''، مقارنة بالعنوان التقليدي ''نزع السلاح النووي بغية القضاء نهائيا على الأسلحة النووية''. وتحدد فقرات المنطوق الخطوات التي تتخذ في هذا السبيل، استنادا إلى ما قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها من التزام قاطع بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية وإلى الخطوات العملية المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي.

والفقرة ٣ من المنطوق، التي تحدد عددا من هذه الخطوات، مأخوذة من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. بيد أننا أضفنا عناصر قليلة جديدة. أولها، أن الفقرة الفرعية (أ) تحدد عام ٢٠٠٣ بأنه العام المستهدف لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وذلك لأننا نرى أن الوقت قد حان للتفكير في هدف كهذا، مع مراعاة التعهدات الإيجابية التي أبدتها بعض الدول الرئيسية هذا العام.

وثانيا، تدعو الفقرة الفرعية الثانية (ب) من مشروع القرار الذي نطرحه بصراحة أكثر مما تدعو وثيقة المؤتمر الاستعراض إلى الشروع فورا في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وهي تحدد أيضا العام ٢٠٠٥ بوصفه العام المستهدف لإتمام هذه المفاوضات. ونحتفظ في هذه الفقرة الفرعية أيضا بالإشارة الواردة في مشروع العام الماضي إلى تجميد إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية. ونرى أن من المنطقي وجوب إعطاء هذه الخطوة درجة عالية من الأولوية في عملية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

وفي الفقرة ٤ من المنطوق، نحدد خطوتين مرحليتين جديدتين يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذهما في سعيها إلى القضاء الكامل على ترساناتها النووية. وتتمثل هاتان الخطوتان في مواصلة عملية نزع السلاح النووي فيما بعد تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت-٣)، وقيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بإجراء تخفيضات أعمق أثرا في هذه الأسلحة، سواء انفراديا أو من خلال المفاوضات التي تجريها فيما بينها، في إطار العملية الرامية إلى القضاء عليها قضاء مبرما.

وختاما، ترحب الفقرة ١١ باعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر بتوافق الآراء قرارا يحتوي على عناصر من خطة عمل تهدف إلى الترويج لإبرام اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية الخاصة بها وبدء نفاذها.

وقد أعلن كل من رئيس وزراء اليابان موري ووزير خارجيتها كونو في أثناء مؤتمر قمة الألفية، فضلا عن المناقشة العامة التي أعقبتها في الجمعية العامة، عزم اليابان على تقديم مشروع قرار في الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي.

ومشروع القرار الذي عرضتُه للتو انبثق عن مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء. وهو مسعى لأن نحدد بأكبر قدر ممكن في نهاية القرن العشرين طريقا نسلكه جميعا لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وتأمل اليابان أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد كل الوفود بلا استثناء.

وأود أيضا أن أدعو أي دولة عضو ترغب في الانضمام إلينا كمشارك في تقديم المشروع إلى أن تفعل ذلك.

السيد لَكْ (استراليا) (تكلم بالانكليزية): يرحب الوفد الأسترالي بتقديم اليابان لمشروع القرار المعنون ''الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''.

وفي السنة الماضية شاركت أستراليا في تقديم قرار اليابان المتعلق بنزع السلاح النووي، ويسرنا أن نتمكن من أن نفعل ذلك مرة أخرى هذه السنة. ويحدونا الأمل أن يتمكن مشروع القرار من اجتذاب تأييد واسع، بما في ذلك من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونرحب على وجه الخصوص بفقرات المشروع التي تعبِّر عن نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتجلى في مشروع القرار عناصر أساسية من نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، لا سيما من حيث علاقتها بالمادة السادسة من المعاهدة.

ومن الضروري أن يبقى المجتمع الدولي صامدا في التزامه بالتعهدات التي قطعت في المؤتمر الاستعراضي وكذلك أن نبدأ تنفيذ هذه التعهدات في مرحلة مبكرة. ولعل الوفود تلاحظ، على سبيل المثال، أن مشروع القرار يدعو في الفقرة ٣ (أ) من المنطوق إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٣. وقد يعتبر البعض هذا الموعد النهائي موعدا طموحا، ولكن أستراليا، شأنها شأن اليابان، ظلت تدعو بإصرار إلى أن يدخل هذا الصك الحيوي المعزز لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح الدولي حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وبالمثل، نرحب بتركيز مشروع القرار على أهمية البدء فورا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، آخذين في الاعتبار أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على السواء.

ونرحب بالتركيز على الخلوص إلى وضع برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، يشمل إنشاء هيئة فرعية مناسبة ذات ولاية للتعامل مع نزع السلاح النووي، ونرحب بالتركيز على دخول ستارت الثانية حيز النفاذ وتنفيذها تنفيذا كاملا في وقت مبكر واختتام ستارت الثالثة في أقرب وقت ممكن، مع المحافظة على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها باعتبارها حجر زاوية الاستقرار الاستراتيجي.

ونرحب كذلك بإدراج التدابير التي قرر المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية تمهيدا لنزع السلاح النووي، والتي تشمل، بحكم صلتها بتدابير انفرادية أخرى لنزع السلاح، الشفافية، والأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وتدابير ملموسة لتخفيض درجة الاستنفار للأسلحة النووية، والسياسات الأمنية ومشاركة كل الدول الحائزة للأسلحة النووية في أسرع وقت ممكن في العملية المؤدية إلى الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية. ومما له نفس الأهمية، أن مشروع القرار يسترعي الانتباه إلى أهمية الجهود الجارية لتفكيك الأسلحة النووية والحاجة إلى ضمان التعامل مع المواد الانشطارية الزائدة عن الحاجة بطريقة آمنة وفعالة.

ونؤيد أيضا تركيز مشروع القرار على أهمية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأستراليا ملتزمة بدعم النظام المعزز لضمانات الوكالة، الذي تم تطويره لعلاج أوجه القصور التي كشف عنها برنامج العراق النووي السري. ولن تتحقق الفعالية الكاملة لنظام الضمانات المعزز إلا عندما يحدث امتثال عالمي للبروتوكولات الإضافية

لاتفاقات ضمانات الوكالة، الأمر الذي يجعل هذا هدفا رئيسيا لعدم الانتشار.

وكما أشرنا في بياننا في المناقشة العامة، فإن أستراليا سعيدة بأن كانت أول بلد يصدق على بروتوكول إضافي. وهي تحث جميع الدول التي لم توقع بعد على بروتوكول إضافي وتصدق عليه أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وإني أعهد بمشروع القرار إلى الوفود.

السيد غونزاليز سايفي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يسر وفد المكسيك أن يعرض بالنيابة عن الأرجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بليز، بنما، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فنزويلا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، مشروع القرار A/C.1/55/L.8، في إطار البند ٧٩ من جدول الأعمال. ومشروع القرار معنون ”توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)“.

وترحب الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو والموقعة عليها بالاعتراف الذي أعطته الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو الماضي لأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأهمية الدور الذي تضطلع به في تعزيز السلم والأمن العالمي والإقليمي، وتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي والإسهام في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

وعلى الصعيد الإقليمي، من المهم ملاحظة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القرار ٣٨٨ لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعتمد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بأن يطلب إلى الأمين العام لتلك الوكالة صياغة اقتراح يتضمن أهدافا محددة لعقد مؤتمر دولي للأطراف في المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإجراء اتصالات مع سلطات المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية بغية إبلاغها بالاهتمام بعقد مؤتمر من هذا القبيل والاستماع إلى وجهات نظرها.

والأولوية التي تعطيها حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتوطيد نظام حظر الأسلحة النووية المنشأ بموجب معاهدة تلاتيلولكو، ظهرت مرة أخرى هذه السنة عن طريق تقديم مشروع القرار هذا من جانب كل الدول الأطراف في المعاهدة والموقعة عليها.

ويلاحظ مشروع القرار A/C.1/55/L.8 في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة مع الارتياح، أن نيكاراغوا أودعت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ صك تصديقها على تعديل معاهدة تلاتيلولكو الذي أقره المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القرار ٢٩٠، وكذلك أن بنما أودعت في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ صك قبولها لتعديلات معاهدة تلاتيلولكو التي أقرها المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القرارين ٢٦٧ و ٢٦٨، وأن إكوادور قد أودعت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠ صك تصديقها على تعديلات معاهدة تلاتيلولكو التي أقرها المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القرار ٢٦٨. وبالتالي فإن معاهدة تلاتيلولكو المعدلة أصبحت نافذة تماما في ١٦ بلدا.

ويرحب مشروع القرار في فقرات منطوقه بالخطوات الملموسة التي اتخذها بعض بلدان المنطقة خلال

السنة الماضية لتوطيد نظام نزع السلاح النووي الذي أرسته المعاهدة ويحث بلدان المنطقة التي لم توقع بعد صكوك تصديقها على التعديلات المدخلة على المعاهدة والتي أقرتها الوكالة بموجب القرارات ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٩٠ على أن تفعل ذلك. ونأمل أن يحظى مشروع القرار A/C.1/55/L.8، كما في السنوات السابقة، بأوسع نطاق ممكن من التأييد في اللجنة الأولى، وأن يعتمد دون تصويت.

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يتقدم وفد الاتحاد الروسي، مع وفدي جمهورية بيلاروس وجمهورية الصين الشعبية، بمشروع قرار بعنوان ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها''، كما يرد في الوثيقة A/C.1/55/L.2، كيما تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونص هذا المشروع مطابق للقرار الذي اتخذ في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن لا نقترح أي تنقيحات من شأنها أن تغير جوهر قرار العام الماضي. ونعتقد أن هذا النهج سيتيح لنا أن نتلافى مناقشة طويلة لا داعي لها.

وطبيعة مشروع القرار لا تقوم على المواجهة. فقد وضع على أساس صيغة المعاهدة نفسها والبيانات المشتركة لرئيسي روسيا والولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع.

ولا يستهدف مشروع القرار أي بلد ولا يمس بمصالح أي جهة. والأهداف التي يسعى مقدمو مشروع القرار إلى تحقيقها تتمثل في ضمان استمرار موقف المجتمع الدولي الداعم لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وعدم السماح بتنقيحها أو تدميرها، ومنع نشر شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لأغراض الدفاع التي تحظرها المعاهدة، وضمان المحافظة من خلال القيام بذلك، على المعاهدة بصيغتها الحالية والتنفيذ الكامل للالتزامات التي نصت عليها.

ومع أن عدد الدول الأطراف في معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية محدود، إلا أن هذه المعاهدة تؤثر على أساسيات الأمن لكل الدول، عمليا. والامتثال للمعاهدة لا يمكن اعتباره مسألة تخص أطراف المعاهدة وحدهم. ولقد برهنت المعاهدة، طوال فترة تربو على ربع قرن من وجودها على جدواها وفعاليتها. وخلال هذه الفترة برمتها، كفلت تلك المعاهدة توازن القوى واستقرار العالم، في الوقت الذي أدت فيه دورا حاسما في احتواء سباق التسلح.

والأهمية الكبيرة لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تعترف بها، عمليا، كل الدول. وهذه المعاهدة هي التي هيأت المتطلبات الاستراتيجية الأساسية لإبرام معاهدات القوات النووية المتوسطة المدى وستارت الأولى وستارت الثانية. كما أن نزع السلاح النووي، الذي كان في السابق مجرد فكرة مجردة، أضحى بفضل المعاهدة من بين الأهداف العملية ذات الأولوية للمجتمع الدولي. ونزع السلاح النووي ومستقبل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية معا، في علاقتهما المنطقية المتداخلة، هما موضع احترام من جانب بلدان العالم كافة، دون أي استثناء.

وقد أعرب المجتمع الدولي عن موقفه تجاه معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية باتخاذه قرارا بدعم المعاهدة قبل عام، خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأدى ذلك القرار دورا إيجابيا واضحا في تهيئة المناخ الملائم حول المعاهدة التي كان مستقبلها معرضا للخطر.

وأود أن أذكر هنا أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، الذي عقد مؤخرا، اعتُرف فيه بهذه المعاهدة بوصفها حجر زاوية في الحفاظ على الاستقرار

الاستراتيجي العالمي، والأساس لتخفيضات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وإن تقويض معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيؤدي إلى نتائج سلبية للغاية بالنسبة لعملية الحد من الأسلحة وتخفيضها، ولنظم عدم الانتشار التي تشمل أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ونظام المعاهدات والاتفاقات الدولية في مجال تحديد الأسلحة برمته وبالنسبة للاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي بوجه عام. وتغيير معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيرقى إلى مستوى تقويضها، فبدلا من حظر نشر شبكات القذائف الدفاعية الوطنية، سيسمح التغيير بمثل هذا النشر.

والموقف الروسي بشأن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية معروف للجميع، وذلك الموقف لم يتغير. ونحن نعارض تنقيح هذه المعاهدة وكل ما من شأنه تقويضها. ولا نرى أي أساس حقيقي لإعادة النظر في الالتزامات التي تحتوي عليها تلك المعاهدة. ونرى أن من الضروري مواصلة الجهود التي تستهدف حشد الدعم حول معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وعلى الرغم من القرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون بعدم إلزام نفسه بنشر شبكة قذائف دفاعية وطنية، فإن الوضع بالنسبة لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لم يتغير من حيث المبدأ. والعمل الذي تقوم به الولايات المتحدة لإعداد نظام دفاع بالقذائف لا يزال جاريا. ونحن نؤيد استمرار الحوار مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هذا لا ينطوي على موافقتنا بأي حال من الأحوال على تكييف معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لتيسير نشر شبكة القذائف الدفاعية الوطنية لدى الولايات المتحدة. وأود أن أؤكد على أن روسيا لم تجر، ولا تجري الآن، وليست على استعداد لأن تجري أي مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن تعديل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بغرض تطويعها لتتماشى مع شبكة القذائف الدفاعية الوطنية الأمريكية. فمثل هذا التطويع ليس ممكنا أبدا، لأن أي تغيير في الأحكام الأساسية للمعاهدة – أي حظر نشر شبكات وطنية للدفاع بالقذائف، أو إنشاء أساس لمثل هذه الشبكات – سيفرغ المعاهدة من مقاصدها. وفي الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضايا ستارت ومعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، شددنا مرارا وتكرارا على الآثار الفتاكة التي قد تترتب على تقويض المعاهدة، بالنسبة لترع السلاح والاستقرار الاستراتيجي.

وروسيا على استعداد لمواصلة العمل بصورة مشتركة مع الولايات المتحدة وأيضا مع الدول الأخرى المهتمة بالأمر، لضمان الأمن الدولي، بما في ذلك التحرك السريع نحو الاتفاق على زيادة تخفيض الترسانات النووية، وتعزيز نظم عدم انتشار الأسلحة النووية والقذائف وترسيخ الاستقرار الاستراتيجي بالوسائل السياسية. وقد صادقنا في الآونة الأخيرة على ستارت الثانية، وصفقة نيويورك لعام ١٩٩٧ للاتفاقات المتعلقة بمعاهدتي ستارت ومعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما زلنا ننتظر من الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات مماثلة.

ونفضل الشروع الفوري في مفاوضات ستارت الثالثة. وكان الرئيس الروسي، السيد بوتين، قد أعطى رئيس الولايات المتحدة كلينتون أثناء مؤتمر قمة أوكيناوا مقترحات تفصيلية حول البنود الرئيسية لمفاوضات ستارت الثالثة. ونحن نشعر بأن إبرام معاهدة ستارت الثالثة لن يكون ممكنا إلا إذا تمت المحافظة على سلامة معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونعتقد أن التهديد

المستمر بتدمير معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يستدعي قيام المجتمع الدولي بجهود إضافية للدفاع عنها، من أجل حماية الاستقرار العالمي والأمن الدولي.

هذه هي أهداف مشروع القرار بشأن المحافظة على معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها، الذي قدمته روسيا بالاشتراك مع بيلاروس وجمهورية الصين الشعبية واعتماد مشروع القرار سيكون إشارة جديدة من المجتمع الدولي لصالح ضمان استمرارية المعاهدة. ونأمل أن ينال مشروع قرارنا دعما واسع النطاق.

السيد هو زياودي (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر ممثل الاتحاد الروسي على عرضه مشروع قرار ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها''. وأود أن أقدم بضعة تعقيبات على أمور متعلقة بهذه القضية.

أولا، تواجه المعاهدة في الوقت الحالي خطر إضعافها أو حتى إلغائها. وعلى المجتمع الدولي مهمة ملحة للمحافظة على المعاهدة والامتثال لها. وتشكل المعاهدة، التي أبرمت في عام ١٩٧٢، حجر الزاوية في التوازن الاستراتيجي العالمي والأمن الدولي. وهي كذلك الأساس للمزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. غير أن بلدا واحدا ما فتئ يضغط بشدة، في سعيه إلى الحصول على أمن مطلق أحادي الطرف وتحقيق تفوق عسكري، من أجل برنامجه لشبكة القذائف الدفاعية الوطنية، وظل يطالب مرارا بتنقيح المعاهدة. بل وهدد بالانسحاب من المعاهدة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق على تنقيحها.

ومن الحتمي أن يؤدي إضعاف المعاهدة أو إسقاطها، وإقران ذلك باستحداث ونشر شبكة قذائف دفاعية وطنية، إلى عواقب وخيمة تقلب التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين، وتزعزع الثقة المتبادلة بين الدول، وتعيق عمليات الحد من التسلح ونزع السلاح المتعددة الأطراف والثنائية، وتهدد الجهود الدولية لمنع الانتشار. كذلك ستؤدي إلى تسليح الفضاء الخارجي وإطلاق جولة جديدة من سباق التسلح.

لقد اعتمدت هذه اللجنة، وكذلك الجمعية العامة، في العام الماضي بأغلبية عظمى قرارا بشأن المحافظة على المعاهدة والامتثال لها، مقدم من الاتحاد الروسي وبيلاروس والصين. واعتماد القرار كان شهادة واضحة على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي بمعارضة نشر شبكات قذائف وطنية مضادة للقذائف وتنقيح المعاهدة. ولقد أظهر هذا أن الأغلبية العظمى من البلدان في العالم تريد أن تصون التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. إنها لا تريد أن ترى تآكلا للنتائج الإيجابية التي حققها المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة في مجالات الحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار، ولا ترغب في أن ترى شبكات قذائف دفاعية وطنية تصبح عاملا سلبيا وتهدد الثقة وتعيق التعاون.

منذ بداية هذا العام حدثت بعض التطورات الهامة فيما يتعلق بقضية شبكات القذائف الدفاعية. إذ أصبحت بلدان عديدة تعي بشكل متزايد الآثار الضارة لتطوير شبكة قذائف دفاعية. وأعرب المزيد من البلدان عن القلق والانشغال بهذا الصدد. ومع انحسار التوتر في مناطق معينة يصبح التعلل بحجة أن هذه الشبكات يجري تطويرها للتصدي لخطر القذائف التي تطلقها ''الدول المثيرة للقلق'' واهيا جدا.

وفي الوقت ذاته لاحظنا أيضا أنه ما زالت هناك وجهات نظر مختلفة حول المعاهدة وشبكات القذائف الدفاعية الوطنية ولقد أشاع بلد معين كل أنواع الجدالات المعقولة ظاهريا ولكنها زائفة فعليا في محاولة لنشر البلبلة

حول هذه القضية. ويعتقد الوفد الصيني أن من الضروري اغتنام هذه الفرصة لإلقاء نظرة فاحصة على هذه الجدالات بحيث يتم توضيح القضية.

يجادل البعض بأن المعاهدة وشبكات القذائف الدفاعية الوطنية قضيتان تهمان بصفة رئيسية الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا ولا تعنيان البلدان الأخرى كثيرا. وهناك أيضا اعتقاد بأن تنفيذ المعاهدة وتنقيحها ينبغي أن تحددهما الدول الأطراف في المعاهدة وأن هذه اللجنة لا يجوز أن تشغل نفسها بهذه القضية. ويرى وفدي أن الأمن كان دائما متبادلا. وفي عالمنا اليوم تجد كل البلدان اهتمامات وتحديات أمنية مشتركة متزايدة.

وبوصف المعاهدة حجر زاوية للتوازن الاستراتيجي العالمي فإن أهميتها ومضامينها تفوق بكثير العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا، فهي بالأحرى تشغل الاهتمامات الأمنية لكل البلدان. وإذا تم نشر شبكة قذائف وطنية فسوف تنهار النتائج المحققة خلال سنوات طويلة في نزع السلاح والحد من التسلح على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. علاوة على ذلك، وبمجرد أن يختل التوازن الاستراتيجي العالمي، لا يمكن للترعة نحو العمل المنفرد إلا أن تزداد بدلا من أن تنحسر. وسوف يواجه الأمن العالمي وكذلك الإقليمي تقلبات جديدة. وعندما يحدث هذا فإن جميع البلدان – كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، الأطراف في المعاهدة أو غير الأطراف – سوف تشعر بالأثر.

لذلك فمن المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي بأسره حماية سلامة وصلاحية المعاهدة وحث البلد المعني على التخلي عن خطته الخاصة بالقذائف الدفاعية الوطنية. ويقع على عاتق كل بلد واجب ومهمة أداء دوره في التشجيع على تحقيق هذا الهدف. وعلى نحو مماثل، يجب على هذه اللجنة، بوصفها منتدى هاما معنيا بالأمن الدولي ونزع السلاح، أن تولي أهمية كبرى للنظر في هذه القضية الهامة، بحيث يتم وقف الحدث السلبي المشار إليه سلفا وتجنب عواقبه الخطيرة.

ويؤكد البعض على أن المعاهدة لما كانت قد أبرمت قبل أكثر من ٢٠ عاما وشهدت تعديلات في الماضي، فهناك ما يبرر المزيد من تنقيحها على ضوء الوضع المتغير. وأود الإشارة إلى أن معاهدات الحد من التسلح المبرمة في الماضي ينبغي في الحقيقة أن تتكيف مع الوضع الدولي المتغير. السؤال هو هل ما زالت المعاهدة تناسب الوضع الدولي الحالي؟ إجابتي على السؤال بنعم.

ما زالت المعاهدة حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وهذا أمر تتفق عليه كل البلدان تقريبا. ثانيا، بالطبع يمكن تعديل المعاهدات الحالية للحد من التسلح ونزع السلاح. إلا أن التعديلات ينبغي أن تستهدف تشجيع أغراض وأهداف المعاهدة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وليس العكس. وإذا كان تأثير التعديلات هو الإضرار بمقاصد المعاهدة وأهدافها وتعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، فمن الطبيعي أنه ينبغي معارضة مثل هذه التعديلات ورفضها.

من الواضح أن الاقتراح الحالي بتنقيح المعاهدة يندرج تحت التصنيف الثاني. ويتعذر تماما الدفاع عن الجدال القائل بأن التنقيحات السابقة للمعاهدة تبرر إجراء تنقيحات جديدة. إذ أن الأساس هو الغرض من التعديلات وأثرها. وتعديل المعاهدة لتمهيد الطريق أمام نشر شبكة قذائف دفاعية وطنية هو في الحقيقة محاولة لإلغاء المعاهدة بحجة اقتراح تعديلات.

ويرى البعض أنه طالما قرر البلد الذي نحن بصدده قبل فترة ليست ببعيدة انه لا يمكنه أن يلتزم بمنظومة للدفاع

الوطني بالقذائف في الوقت الراهن، فليس من الضروري أن يهتم المجتمع الدولي بهذه المسألة بعد الآن. وغني عن القول إن القرار المذكور أعلاه قرار حكيم. فهو يبين أن شواغل وهواجس المجتمع الدولي حدت بذلك البلد على أن يفكر في خطته للدفاع بالقذائف. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن هذا لا يعني أن هذه الخطة قد تم التخلي عنها. فالحقيقة أن البحث والتطوير في هذا الميدان يتعززان باطراد. والتجارب تتواصل بدلا من أن يوضع حد لها. ويجب أن ندرك تماما هذه الحقيقة. ونظرا لما تقدم، فعلى المجتمع الدولي، كما الحال دائما، أن يتابع هذه التطورات عن كثب ويواصل حث الدول الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية على أن تمتثل امتثالا صارما للمعاهدة.

ويقول البعض إن ما يطوره البلد هو مجرد منظومة محدودة للدفاع الوطني بالقذائف، لذلك لا ينبغي القلق تجاه ذلك. ويجب أن يشار إلى أن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحظر جميع هذه المنظومات. وأية منظومة من هذا القبيل، سواء كانت محدودة أو واسعة النطاق، هي إذن انتهاك للمعاهدة. وحقيقة الأمر أن منظومة الدفاع الوطني بالقذائف التي يطورها البلد المعني لا يمكن أن تكون محدودة. وإذا اعتمدت منظومة محدودة، فمن الحتمي أن يجري توسيعها، فتتطور في نهاية المطاف لتصبح منظومة لا محدودة. وما أن تفتح علبة ''بندورا'' ستكون هناك عواقب لا تقف عند حد.

وفي الأعوام الأخيرة، برزت مسألة القذائف أكثر فأكثر. ويعتقد الوفد الصيني أن مسألة القذائف هي مسألة معقدة. والنهج أو التدابير التي تتخذ من طرف واحد والتي تضر بالاستقرار الاستراتيجي العالمي لا يسعها بأية حال أن تحل هذه المشكلة بفعالية. وبغية حل هذه المشكلة بصورة أساسية، ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بتعزيز إنشاء نظام سياسي دولي جديد عادل ومنطقي – يرفض الممارسات القائمة على سياسات القوة وسوء استعمال القوة المسلحة – وبزيادة تعزيز الأمن الإقليمي والدولي. علاوة على ذلك، فإن مسألة القذائف بجميع جوانبها ينبغي التصدي لها بطريقة شاملة وموضوعية عن طريق إنشاء نظام عالمي شامل وغير تمييزي عبر إجراء حوار وتعاون واسعين دوليين.

وفي دورة للجمعية العامة هذه، فإن الاتحاد الروسي وبيلاروس والصين تقدم مجددا مشروع قرار بشأن الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها. ومشروع القرار هذا بناء تماما بطبيعته وليس موجها ضد أي بلد. ونحن لا نرغب في السعي إلى المواجهة، وإنما إلى الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين وتعزيز نزع السلاح النووي.

ويحدونا الأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا العام بتأييد المزيد من البلدان. ونأمل أيضا في أن يحترم البلد المعني دعوة المجتمع الدولي، ويتخذ القرار الصحيح، بما يراعي المصلحة الأساسية لجميع البلدان والشعوب في العالم، عن طريق التخلي عن خطته المتعلقة بمنظومة الدفاع الوطني بالقذائف، التي تلحق الضرر بالجميع ولا تفيد أحدا.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن إدراكنا للتحرك صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو الهدف العام الذي نرمي اليه، ينبغي التأكيد عليه باتخاذ خطوات حقيقية في هذا الاتجاه. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن العامل الرئيسي للأمن هو الحفاظ على التكافؤ والتوازن الاستراتيجيين في جميع أنحاء العالم. ونعتبر أن الامتثال لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية هو الأساس المنطقي لصون الاستقرار الدولي الدائم الذي يؤدي تدميره إلى إضعاف خطير لهيكل الاتفاقات الدولية برمته.

وفي هذا الصدد، نود أن نقدم مرة أخرى في هذه الدورة للجمعية العامة، إلى جانب وفدي الاتحاد الروسي والصين، مشروع القرار المتعلق بالحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها. ونحن مقتنعون بأنه بعد التصديق على المعاهدة، ودخولها حيز النفاذ، ستتيح لنا تهيئة الظروف للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وإنهاء سباق التسلح النووي الذي لا معنى له والخطير، وتوفير التخفيضات الحادة.

ومن الصعوبة دحض الحقيقة القائلة إن هذه المعاهدة التي وقعت وصدقت عليها دولتان من الدول النووية الرئيسية، يمكن أن تقرر على نحو أساسي النظام بأسره في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالم. وفي هذا الصدد، مهما شددنا على أهمية نظام الأمن الدولي بأسره فلن نوفي ذلك حقه من التشديد.

ولقد وقعت جمهورية بيلاروس عام ١٩٩٧، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا وكازاخستان وأوكرانيا عددا من الاتفاقات الإضافية الهامة جدا التي ساعدت على تعزيز هذه الاتفاق الدولي الهام. ونحن نحبذ الوفاء الصارم والإلزامي بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة لقذائف التسيارية. وينبغي ألا نسمح بتقويضها أو بتعريض أحكامها لأية تنقيحات.

وقد بدأنا بإجراءات التصديق على هذه الاتفاقات. وجميع هذه الخطوات تشهد على اتساق سياستنا في تعزيز الهيكل الهرمي المعقد للأمن الدولي.

والالتزام بعدم نشر منظومة الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية أو إيجاد أساس لهذا النوع من الدفاع منصوص عليه في المادة الأولى من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وهذا يحتاج إلى أن ننظر فيه ليس في سياق وفاء البلدان الأطراف بالمعاهدة فحسب، وإنما أيضا في تطبيقها على نطاق أوسع، خاصة فيما يتعلق بنشر القذائف وتكنولوجيا القذائف المحفوف بالخطر.

وفيما يتعلق بالإعلان الصادر عن الإدارة الحالية في الولايات المتحدة بشأن إرجاء موعد اتخاذ قرار قطعي عن نشر منظومة للدفاع الوطني بالقذائف، فنحن نشعر بالتأكيد أن تلك الخطوة لم يكن سببها نتائج التجارب التي أجريت مؤخرا فحسب، وإنما التأييد الكامل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاعتماد مشروع القرار ذي الصلة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

وفي الوقت نفسه، فإن مجرد الإرجاء المؤقت لا يحمينا من التهديد الذي يتعرض له هيكل المجتمع الدولي برمته. وفي هذا الصدد، نعرب عن الأمل في أن تسود مرة أخرى الحكمة التي أظهرها المجتمع الدولي مرارا في اتخاذ قرارات هامة.

السيدة منديس (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية): سيركز وفدي اليوم على الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه.

الإتجار بالأسلحة غير المشروعة معترف اليوم بكونه واحدا من أخطر التهديدات للسلم والاستقرار العالميين. وقد عبّرت كل الوفود تقريبا عن القلق بشأن الحالة الراهنة لهذه المسألة. ونحن نثني على الأعمال التي قامت بها بعض الدول الأعضاء وبعض المنظمات الإقليمية لمواجهة هذه المسألة. إلا أن عدم توفر تدابير وطنية ودولية أكثر فعالية وأكثر شمولا لمكافحة التوفير السهل للأسلحة غير المشروعة يوفر دفعة للمنظمات الإرهابية لمواصلة السير على طريق العنف.

لما كان مهربو الأسلحة غير المشروعة يعملون كثيرا عبر الحدود، فإن القوانين الوطنية غالبا ما تكون غير كافية. ووثيقة إدارة الإعلام العام التي شاهدناها يوم الاثنين الماضي وعمل الإرهاب الذي ارتكب مؤخرا ضد سفينة تابعة

لبحرية الولايات المتحدة يطرحان حقيقة الخطر المتواصل للأسلحة والمتفجرات غير المشروعة.

ومن الواضح أن حجم هذه المشكلة والبُعد الإجرامي المتعدد الجنسيات الذي تكتسبه يدعوان إلى التعاون الدولي والعمل الحازم على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للتغلب بشكل فعال على هذا التهديد. وفي هذا السياق، يكتسي تشاطر المعلومات بخصوص مصادر التوريد، والعملاء، وأنواع الأسلحة المتاجر بها، والوسائل المستخدمة للتمويل وللإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، في انتهاك للقوانين الوطنية ونتائج تلك الأنشطة أهمية أساسية.

ومشاورات الأمين العام عملا بالقرار ٥٤/٥٤ (صاد) وفرت قدرا كبيرا من المعلومات البالغة الفائدة بخصوص حجم هذه المشكلة، وكذلك بخصوص التدابير المضادة. ونحن نشكر وفد جنوب أفريقيا على طرحه هذه المبادرة. والمادة الواردة في الوثيقة A/55/323 ستشكل مدخلا مفيدا في الأعمال التحضيرية الهامة للمؤتمر الدولي المقبل بخصوص هذا الموضوع. ومحتوى التقرير يشتمل على طائفة واسعة من وجهات النظر المتنوعة بخصوص المسألة، من مصادر حكومية وحكومية - دولية ومن المجتمع المدني. ونحن نأمل أن يستخدم رئيس اللجنة التحضيرية هذه المادة في مواصلة وضع عناصر مشروع برنامج العمل للمؤتمر المقبل. ومما له أهمية خاصة في هذا الشأن التوليفة الواردة في الفقرة ٧٧.

ويحدونا الأمل أن تواصل إدارة شؤون نزع السلاح عملها وتكثفه بخصوص الإتجار غير المشروع بالأسلحة، مع تركيز خاص على المناقشات الحكومية الدولية بخصوص هذه المسألة. إن منظمة الدول الأمريكية والاتفاقية المشتركة بين الدول الأمريكية بخصوص الأسلحة غير المشروعة، وصكوكا مشابهة في أفريقيا، يمكن أن تكون مفيدة لوضع نماذج ملائمة في مناطق أخرى. ويمكن لإدارة شؤون نزع السلاح أن تدرس جدوى هذا. كما أن المفاوضات الجارية برعاية لجنة منع الجريمة في فيينا بخصوص البروتوكول المتعلق بمكافحة الأسلحة النارية والمتفجرات غير المشروعة يجب تأييدها وإكمالها.

ونحن نتوقع من المؤتمر الدولي أن يوفر إطارا تعاونيا عالميا فعالا لمنع تهريب الأسلحة غير المشروعة ومجابهته والقضاء عليه. ونحث المؤتمر والعملية التحضيرية على جعل هذا الهدف نصب أعينهما. إن الدخول في مناقشة أكثر تفصيلا وربما أكثر إثارة للخلافات بخصوص نظام رقابة على متطلبات الدفاع عن النفس سيكون غير ضروري وينبغي تجنبه.

والإجراءات التي تتخذها الحكومات، فيما يتعلق بالجوانب المختلفة وتدابير الشفافية الخاصة بالإتجار غير المشروع بالأسلحة، ستظهر بطبيعة الحال في المناقشات. وهذا فقط لضمان عدم الخلط بين الإجراءات الأمنية المشروعة للدول والإتجار غير المشروع، أو تأويل الإتجار غير المشروع على نحو خاطئ واعتباره نشاط تسلح لأي غرض مشروع.

ومن دواعي تشجيعنا الإجراءات التي تتخذها دول أعضاء لوضع تدابير وطنية لمكافحة التهريب والإتجار غير المشروع اللذين تقوم بهما مجموعات إرهابية، واتخاذ تدابير لتدمير الفائض، ومصادرة أو تجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب أيضا بإعادة تقييم بعض الدول للقوانين التي تحكم حيازة الأسلحة النارية، ومحاولاتها إصدار تشريعات تقضي بتجريم الأعمال التي يقوم بها المهربون. وبناء القدرات لتمكين الدول من أن تنفذ تنفيذا فعالا التدابير الوطنية والدولية هام أيضا. ويتسم بأهمية مماثلة، على المستوى الإقليمي، التبادل الثنائي للمعلومات، وتدابير الرقابة

على الحدود المشتركة والخطوط البحرية، والتعاون الحمركي ومعايير الرقابة المشتركة على الصادرات.

إن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور كبير في وضع نظام دولي للتعاون في مكافحة الأسلحة غير المشروعة وفي دعم التدابير العملية لتشغيل ذلك النظام. والوثيقة A/55/323 تحدد عدة مجالات تؤدي فيها الأمم المتحدة هذا العمل. ونحن نأمل أن تنظر إدارة شؤون نزع السلاح في إجراءات عملية بشأنها بالشكل المناسب.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إذا كانت الحرب تولد في عقول البشر، فإن معظم سباقات التسلح، وبخاصة في المجال التقليدي، هي نتيجة مشاكل ونزاعات ومناقشات سياسية في مختلف مناطق العالم ومناطقه دون الإقليمية.

بالرغم من الوعد بأرباح السلام بعد انتهاء الحرب الباردة، لدينا مبرر جديد يدعونا إلى الشعور بالقلق بشأن تصعيد سباقات التسلح في مختلف أجزاء العالم في ميدان الأسلحة التقليدية. وهذا يرجع إلى أسباب عديدة.

من ناحية، نفقات التسلح في ارتفاع مرة أخرى، ومن النفقات العسكرية التي تبلغ ترليون دولار سنويا، ينفق ٨٠ في المائة على أسلحة تقليدية. وهذه النفقات ترتفع ارتفاعا حادا في بعض أجزاء العالم وتدفع إليها الأطماع السياسية للبعض والاضطرار السياسي للبعض الآخر.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.35 يتناول مسألة تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويشرفني أن أعرض مشروع القرار هذا بالنيابة عن وفود اسبانيا، وألمانيا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفيجي، والمكسيك، ونيبال ووفد بلادي باكستان.

مشروع القرار يعترف بالدور الحاسم لتحديد الأسلحة التقليدية في النهوض بالسلم والأمن الإقليميين والدوليين وبضرورة السعي إلى تحديد الأسلحة التقليدية في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي.

وهو يسلم أيضا بضرورة الحفاظ على توازن في القدرات الدفاعية للدول بأدنى مستوى من التسلح والقوات العسكرية، ويلاحظ المبادرات المتخذة في هذا السياق في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي تشكل حجر الزاوية للأمن الأوروبي.

ويؤكد مشروع القرار أيضا من جديد المبدأ الأساسي المتمثل في أن الدول ذات الأهمية من الوجهة العسكرية والدول التي تتمتع بقدرات عسكرية أكبر تقع على عاتقها مسؤولية خاصة في التشجيع على إبرام مثل هذه الاتفاقات من أجل تحقيق الأمن الإقليمي، وأن أحد الأهداف الرئيسية لتحديد الأسلحة التقليدية في مناطق التوتر يتمثل في الحيلولة دون إمكانية شن الهجمات العسكرية المفاجئة وتجنب العدوان.

أما في الجزء الذي يشكل منطوق مشروع القرار فنقرر مرة أخرى إيلاء اهتمام عاجل للمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ونطلب إلى مؤتمر نزع السلاح، كخطوة أولى، أن ينظر في صياغة مبادئ يمكن أن تصبح إطارا لهذه الاتفاقات الإقليمية.

ومن دواعي الإحباط إلى حد ما بالنسبة لمقدمي القرار أن مؤتمر نزع السلاح لم ينشئ هذه الآلية، التي طالبت بها قرارات الجمعية العامة السابقة. ونعرب عن أملنا في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، ضمن برنامج عمله في العام القادم من أن يضطلع بالعملية التي يوصي بها مشروع القرار

هذا وأن يرفع تقريرا عن ذلك إلى الدورة القادمة للجمعية العامة.

ونثق في أن مشروع القرار المطروح، الذي يعبّر عن توافق واسع النطاق في آراء المجتمع الدولي، سوف يعتمد بتوافق الآراء.

السيد محمد (العراق) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر الجزيل لوفود الاتحاد الروسي والصين وبيلاروس على تقديمها مشروع القرار المعنون ''المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها'' للسنة الثانية.

ونأسف لأن القرار المعتمد في العام الماضي لم يثن الولايات المتحدة عن مواصلة تطوير أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ، وبما يقوض من مقاصد وأهداف تلك المعاهدة. إن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تمثل عنصرا أساسيا لحفظ التوازن والاستقرار الاستراتيجي في عالم اليوم. وساعدت هذه المعاهدة منذ توقيعها عام ١٩٧٢ على الحد من تطوير ونشر منظومات الصواريخ لدى الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك لعبت دورا هاما في وقف سباق التسلح النووي وتوفير جو يحفز على دفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام.

غير أن هذه المعاهدة تواجه الآن تحديات خطيرة بسبب سعي الولايات المتحدة لتعديلها باتجاه إضعافها، وخلافا لرغبة الاتحاد الروسي، الطرف الثاني في المعاهدة، وخلافا لرغبة الغالبية العظمى من دول العالم التي تسعى إلى تعزيز إجراءات نزع السلاح والحد من التسلح، وليس العكس.

إن هدف الولايات المتحدة من إضعاف معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية واضح للجميع، وهو تحقيق تفوقها الاستراتيجي المطلق على حساب أمن الآخرين، وتطوير برامج دفاعية هجومية صاروخية لا تستثني الفضاء الخارجي من مجال عملها.

ومما يزيد من خطورة هذا الأمر ازدياد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة الردع النووي، ولجوئها إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية. وهي الآن تقوم باستخدام القوة ضد العراق بشكل منفرد وخلافا لميثاق الأمم المتحدة، ضمن ما يسمى بمناطق حظر الطيران. وهذا نموذج واحد لحالات أخرى كثيرة تمارس فيها الولايات المتحدة سياسات القوة واحتقار القانون.

إن الولايات المتحدة تواصل تعاونها مع الكيان الصهيوني لتطوير برامج مشتركة للدفاع الصاروخي. وإن صاروخ حتيس الذي قامت إسرائيل بتجربته بنجاح قبل أيام هو إحدى ثمار هذا التعاون التسليحي، الذي يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من سباق التسلح، عمادها التنصل من الاتفاقيات الدولية، وبما يعرض الاستقرار العالمي والإقليمي لأفدح المخاطر، إضافة إلى أنه يؤدي إلى تسخير المزيد من الموارد المادية والمالية للبناء العسكرية بدلا من تكريس تلك المواد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء ثقافة السلام، في وقت أحوج ما يكون العالم فيه إلى بذل الجهود المشتركة للوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضر والمقبلة، والالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ونبذ سياسات القوة التي لم تجلب للإنسانية سوى الدمار.

واستنادا إلى ما ورد أعلاه، فإن وفدي يدعم بقوة مشروع القرار A/C.1/55/L.2، ويدعو الدول الأخرى لدعمه.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.